جمعيـة الجـليـل الجمعية العربية القطرية للبحوث والخدمات الصحية

ركـــاز بنك المعلومات حول المجتمع الفلسطيني في إسرائيل

مـدى الكـرمل المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

إعـــلام مركز إعلامي للمجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل

ميزانية وزارة التعليم ومشاركة النساء العربيات في سوق العمل

تحليل جندري اثني

ورقة سياسات

امطانس شحادة

فؤاد معدي

كانون اول 2011

المشروع هو بتمويل من الاتحاد الأوروبي

هذا الإصدار لا يمثل وجهة النظر الرسمية للمفوضية الأوروبية أو لمؤسسات الاتحاد الأوروبي. المفوضية الأوروبية لا تقبل أي مسؤولية على الإطلاق بالنسبة للمضمون.

ميزانية وزارة التعليم ومشاركة النساء العربيات في سوق العمل

تحليل جندري اثني

إعداد: إمطانس شحادة و فؤاد معدي

الترجمة العربية: نواف عثامنة

تصميم وإنتاج: وائل واكيم

يصدر هذا الكراس بدعم من الاتحاد الأوروبي

شفاعمرو – 2011

©حقوق الطبع محفوظة لجمعية الجليل- الجمعية العربية القطرية للبحوث والخدمات الصحية

ص. ب. 330 شفاعمرو، هاتف: 04-9861171 ناسوخ: 04-9861173 admin@gal-soc.org

المواد المنشورة في هذا الإصدار تعبر عن آراء كاتبيها، ولا تعكس بالضرورة مواقف جمعية الجليل- ركاز بنك المعلومات

محتويات

توطئة	5
مقدمة	6
تحدي مشاركة النساء العربيات في سوق العمل	8
تعريف المشكلة: الوضع القائم	10
مستوى التعليم: سيف ذو حدين	13
الوضع القائم: ميزانيات غير كافية	18
المنهجية	18
نتائج	19
توصيات سياسية	23
ملاحق	34

جداول ورسوم بيانية	
جدول رقم 1: النساء العربيات حسب مستوى التعليم	12
جدول رقم 2: مشاركة النساء العربيات في العمل حسب سنوات التعليم	12
جدول رقم 3: النساء العربيات العاملات حسب مستوى التعليم	13
رسم بياني 1: معدل الاجور وفقا للقومية والجنس وسنوات التعليم	15
جدول رقم 4: الطلاب والطالبات العرب حسب النجاح في امتحانات البجروت واستوفاء شرط القبول للجامعات لعام 2009	16
جدول رقم 5: الطلاب الجامعيين العرب في الجامعات الإسرائيلية في الأعوام 2007-2008	16
جدول رقم 6: توزيع الجامعيين حسب مجال التعليم 2007-2008 (%)	17
جدول رقم 7: رصد ميزانيات التعليم للمدارس	20
جدول رقم 8: حصة جهاز التعليم من الميزانية (%)	20
جدول رقم 9: عدد الطلاب والطالبات حسب الفرع والميزانية لكل فرع في التعليم العربي	22
جدول رقم 10: توزيع الطلاب اليهود حسب الجنس وفرع التخصص	25
جدول رقم 11: عدد الطلاب والطالبات حسب فروع التخصص وميزانية كل فرع (عينة من 15 مدرسة يهودية)	28
جدول رقم 12: المتقدمون للامتحان من التعليم التكنولوجي، مستحقو البجروت ومستوفو شروط الجد الأدنى للجامعات 2003-2004	30
جدول رقم 1: عمالة النساء العربيات حسب الفرع الاقتصادي	34
جدول رقم 2: عمالة النساء العربيات حسب المهن	34

توطئة

لقـد بات واضحاً في العقدين الأخيرين دور ميزانية الدولة في إنتاج التراتبية الاقتصادية والسياسـية للفئات السـكانية المختلفـة، ووضع حـدود الحراك الاقتصـادي ومكانة الفئـات في المجتمع. وعليـه أصبح تحليل سياسات الميزانية وإسـقاطاتها السياسية والاجتماعية، وفحص مدى عدالة توزيع مركباتها أحد المواضيع الهامة في إطار المساعي الرامية إلى تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع. ومن أبرزها تغيير مكانة النساء الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة مشاركة المرأة في الحيز العام، والارتقاء بالعملية التنموية.

ترمي ورقة السياسة هذه إلى دراسة وتحليل ميزانية وزارة التربية والتعليم من منظور جندري أثني. وهي جزء من مشروع بحث اوسع يدرس «الأقلية والمرأة العربية في الموازنة الحكومية»، ويهدف الى زيادة التوعية لأهمية إعداد ميزانية مستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعي والفئات القومية المختلفة، والدفع نحو شفافية أكبر في عملية إعداد وإقرار الميزانية العامة. يركّز المشروع على فهم النظم السياسية والاقتصادية التي تؤثر على النساء العربيات في إسرائيل، من خلال دراسة معمقة للميزانية في ثلاثة مجالات رئيسية: الصّحة، والعمل والتعليـم، مـن المنظورين الجندري والقومي. من أبرز أهداف المشروع اقتراح برامج وسياسـات محددة في هذه المجالات، ودفع الوزارات إلى تبني ميزانية مستجيبة لمتطلبات النوع الاجتماعي، والاهتمام بقضايا ذات علاقة قومية وجندرية، لتحقيق العدالة الاجتماعيّة، والمسـاواة بين الرّجال والنساء عامة، وللنساء العربيات على وجه الخصوص، وخفض مسـتويات الفقر لدى النساء العربيات. اختيار الوزارات المبحوثة كان بسبب أهميتها وفقا لأدبيات الاقتصاد السـياسي النسوي، في تغيير المكانة الاقتصادية للنساء، ورفع مشاركتهن في سوق العمل، وخفض الفقر.

نود تقديمَ شكرنا الجزيل للاتحاد الأوروبي على دعمه لهذا المشروع.

يشارك في هذا المشروع كل من جمعية الجليل-الجمعية العربية القطرية للخدمات والبحوث الصحية؛ ركاز- بنـك المعلومات حول المجتمع الفلسـطيني في إسرائيل؛ مدى الكرمل- المركز العربي للدراسـات الاجتماعية التطبيقية؛ إعلام- مركز إعلامي للمجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل.

طاقم المشروع

مقدمة

ميزانية الدولة هي عبارة عن برنامج العمل الأوسع والأهم للحكومة. وتُعبّر الميزانية عن سلم أولويات الحكومة، أهدافها، توزيع الأدوار في المجتمع ومدى تأثير المجموعات السكانية المختلفة على اتخاذ القرارات. تُحدَد الميزانية، عبر تخصيص الموارد، كم تحصل كل مجموعة وكل قطاع في المجتمع، وتحدد عبر توزيع عبء الضرائب كم تدفع كل مجموعة. تشكل الميزانية أداة هامة للتغيير، حيث يمكنها تحسين وضع المواطنين المستضعفين الذين يعانون من الفقر وغيره من الضائقات، مثل النساء والمجموعات الإثنية المختلفة، وذلك بواسطة تخصيص الميزانيات أو بواسطة سياسة ضرائب تشجع هذه المجموعات.

في العقدين الأخيرين، وخاصة بعد مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الرابع حول قضايا المرأة والذي انعقد في بكين عام 1995، بدأت الأنظار تلتفت بشكل خاص إلى تأثير الميزانيات الحكومية على الوضع الاقتصادي للنساء. فمنذ إعلان بكين ثمة توافق عام على أن دمج النساء في العمليات التنموية وتحسين وضعهن الاقتصادي يتطلب مركَزَة (ادماج) مسائل النوع الاجتماعي (Gender Mainstreaming) في عملية إعداد الميزانية. بحيث تصبح الميزانية أكثر حساسة للاحتياجات الخاصة للمجموعات الجندرية المختلفة. فالتوجهات التقليدية لإعداد الميزانيات وتطبيقها، لم تلحظ الفروقات بين النساء والرجال في كل ما يتعلق بالحقوق، الاحتياجات، مجالات المسؤولية والقدرات. اعتمدت التوجهات التقليدية على فرضية الحياد الجندري (Gender Neutral) والحياد القومي، واعتبرت احتياجات جميع المواطنين متشابهة. يشكل هذا الحياد المتخيل حاجزاً يمنع تشخيص الاحتياجات الخاصة للرجال وللنساء، ولا يسمح بملاحظة الفروقات في الأوضاع الاقتصادية ومستوى التطور لكل مجموعة جندرية. وفي إسرائيل، يمنع هذا النهج تمييز الفروقات بين المواطنين اليهود والعرب. وقد ساهم عدم التعامل مع الفروقات على تكريس حالة اللامساواة على المستويين: الجندري والقومي.

حسب سدان (2006)، فإن حصة المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل في النتاج المحلي الإجمالي هي نحو 8% فقط. وهو يدعي أن هذا النتاج المنخفض نسبياً هو نتيجة عاملين إشكاليين: نسبة المُشغلين العرب هي نحو 12% من مجمل المشغلين في الدولة، بينما تصل نسبة العرب من مجمل المواطنين هي نحو 20%؛ معدل متوسط الدخل للمستخدم العربي هو نحو 69% فقط من المعدل العام. بناءً على المعادلة التي يقترحها عزرا، ودون إغفال الجدل القائم بين الاقتصاديين حول استعمال وزن العمل كمؤشر للنتاج المحلي الاجمالي، بالامكان القول أن حصة النساء العربيات من النتاج المحلي الإجمالي الإسرائيلي لا تزيد عن 3%، وتتراوح حول 25% من النتاج المحلي الإجمالي للمواطنين العرب. السبب المباشر لهذا المعطى هو المشاركة المنخفضة للنساء العربيات في سوق العمل. يعتقد معدو هذه الورقة أن المشاركة المنخفضة للنساء العربيات في سوق العمل تتعلق، ضمن ما تتعلق، بطبيعة التعليم الذي تحصل عليه الطالبات العربيات وأنماط تخصصهن

في مرحلة التعليم الأكاديمي. يعود جزء من حل هذه المشــكلة إلى تغيير مزيج التخصصات في المدارس. ومن أجل إحداث مثل هذا التغيير ثمة حاجة إلى تغيير تخصيص ميزانيات وموارد التعليم العربي فوق الابتدائي. تحــاول هــذه الورقة الوقوف على المعيقات في ميزانية في جهاز التعليم العربي فوق الابتدائي. اذ تعرقل هذه المعيقات تغيير المكانة الاقتصادية للنســاء العربيات وامكانية اندماجهن في العملية التنموية. ترتبط العقبة الأساســية بقدرتهن على الاندماج في ســوق العمل الحديث، الذي يعتمد إلى حــد كبير على المهن التي تتطلب معرفة تكنولوجية وعلمية.

الإدعاء المركزي لهذه الورقة هو أنه من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية للنساء العربيات في إسرائيل يجب تزويدهن بالأدوات الضرورية لاندماجهن في عمليات التمنية والتطوير، بواسطة تعزيز مشاركتهن في سوق العمل، تحسين نوعية أعمالهن في الفروع الاقتصادية والمهن المختلفة، وإشراكهن في اتخاد القرارات وتحديد السياسات. ومن أجل تحقيق هذه الغايات يجب إعداد ميزانيات حساسة جندرياً وقومياً.

من غايات إعداد ميزانية حساســة جندرياً، تحويل مسألة الجندر (وفي حالتنا احتياجات المجموعات الاثنية أيضــاً) إلى جزء لا ينفصم عن عملية إعداد الميزانية والمصادقــة عليها. هكذا يمكن ضمان تخصيص الموارد المالية بشــكل عادل وناجع، والاستجابة إلى الاحتياجات الخاصة للمجموعات المختلفة في المجتمع. بالامكان تقديم حلول في مجال ميزانية التعليم تساهم في دمج النساء العربيات في عملية التنمية والتطوير الاقتصاديين، تحســين وضعهــن في العمل، تغيير أوضاعهــن الاقتصادية والتقليص من مســتويات الفقــر لديهن. يمكن تحقيق هذه الغايات، وبناء على هذه الورقة، بواسطة تخصيص الموارد لتعزيز وتشجيع تخصص الطالبات العربيات في مجالات التكنولوجية والعلوم الجديدة، التي ســتغيير مجالات التخصص الأكاديمي لدى النساء العربيــات. يتيح هذا التغيــير المهننة في المجالات التي تتلاءم مع طلبات ســوق العمل المركزي- اليهودي في إسرائيل، ويســاهم في تغيير أنماط عمل النساء العربيات في سوق العمل العربي المحلي. يختلف هذا التوجه عــن السياســات التقليدية التي تعتــبر مجرد ارتفاع معــدل النجاح في امتحانات البجــروت والحصول على شــهادة أكاديمية (دون علاقة بمجال التخصص) جواباً شــافياً للغايات المركزية التي بإمكانها المسهامة في رفع نسبة مشاركة النساء العربيات في سوق العمل. من الواضح أنه في حالة هذا التغيير، وفي حالة تحققه، لن يحل جميع مشاكل عمالة النساء العربيات، ولكنه يشكل مدماكاً واحداً في بناء الحلول المطلوبة.

تحدي مشاركة النساء العربيات في سوق العمل

تنطلق هذه الورقة من فرضية وجود تقسـيم مزدوج في اسواق العمل في إسرائيل: بين سوق العمل المركزية وسـوق العمل الهامشـية؛ بين سـوق العمل القطرية وسـوق العمـل المحلية-الاثنية، التي يُعـّبر عنها من خلال وجود جيب اقتصادي وجيب تشـغيلي خاص بالجمهور العربي، على شـاكلة سـوق العمل المحلية-الإثنية (شـحادة 2005). يحدد هذا التقسـيم المزدوج، إضافة للحراك الداخلي في أسواق العمل والتفاعلات الحاصلة بينهما - بشـكل كبير-، الصعوبات التشـغيلية التي يواجهها السكان العـرب في دولة اسرائيـل. ويخلق الدونيـة والغبن المتراكمَـين، ويحدد المميزات الشـخصية للعاملـين، ومميـزات التصنيـع، وتركيبة القوة العاملـة والثروة البشريـة، وتركيبة الفروع التشـغيلية، والبطالة والمشـاركة في القوة العاملة، ومسـتوى الحراك الإجتماعي، إضافة الى التفاضل بين المجموعات السكانية. تؤثر هذه المقاربة على تعريف المشكلة وعلى الحلول، أي السياسات العامة، والتي تتم بواسطتها محاولة مواجهة عدم شمل النساء العربيات في التنمية الاقتصادية والتطوير، بما في ذلك في مجال التعليم.

يُفسر هذا التقسيم معيقات مشاركة النساء العربيات في سوق العمل. اذ تشير الأبحاث، ضمن ما تشير إليه، أن النسـاء العربيات يُفضلّن العمل في سـوق العمل المحلي (العربي). الحديث عن سـوق صغير، فيه أماكن عمل محدودة وحجم النشاط الزراعي في الاقتصاد العربي محصور (Lewin-Epstein 1999). كما تؤثر المتغيرات الديموغرافية بدورها على مسـتوى مشاركة النساء العربيات بناء على أبو بكر وغوتليب (2008)، فإن عدد الأطفال الكثير نسـبياً، مسـتوى التعليـم المنخفض وانعدام بنى تحتية للمواصـلات العامة التي تسـاعد النسـاء العربيات في البحث عن عمل في البلدات المجاورة، تشكل أسـباباً مركزية للمشاركة المتدنية للنسـاء العربيات في سـوق العمل. آخرون يعتبرون هذا الواقع مؤشراً لعدم المسـاواة في العمل بين اليهود والعرب وللتمييز ضد العرب في الحصول على العمل، في إمكانيات وفرص العمل ونوعية المهن التي يشـغلها العرب (غره وكوهن 2001، غره 2005؛ يشـيف وقيصر 2009). باحثون اخرون يعتقدون أن المشـاركة المتدنية للنسـاء العربيات في سـوق العمل تتعلق بعدم اندماجهن بسـوق العمل العام-المركزي، وهو الأمر الناتج عن سلسـلة من المعيقات، بما فيها معيقات سوسـيولوجية (سـدان 2006). كما يشـير البعض إلى التمييز ضد النساء العربيات في الاقتصاد المركزي (شحادة 2005).

يقـول خطـاب (Khattab2002) أن ثمة نزعة لاندماج الاكاديميين العرب في مهن تعتبر "مهن نسـائية"، مثـل: الرفاه الاجتماعي، التعليم والتمريض، بسـبب صعوبة حصولهـم على وظيفة في مهنهم. ويؤكد أنه في حال استمرت نسبة النساء العربيات الأكاديميات في الارتفاع واستمرت زيادة نسبة مشاركتهن في العمل (في المجالات القائمة التي تعتبر نسائية)، فسوف يزداد تحدي إيجاد عمل مناسب في المهن المهيمنة، ومع الوقت سـوف تصل هذه المهن حد الاشـباع في الاقتصاد المحلي. يتضح من المعطيات التي يسوقها خطاب أنه يجب

تغيير تركيبة الإختصاصات الأكاديمية للنساء العربيات وتنويعها أكثر، مما يوفر للنساء تشكيلة أوسع من المهن ضمن الاقتصاد المحلي، ومساعدتهن على تجاوز المعيقات البنيوية للاقتصاد المركزي. من أجل تنوع المهن والتعليم الأكاديمي يجب البدء بتنوع مجالات التخصص في المدارس. هذه الأمور تتطلب سياسة تعليمية تهتم بتغيير خصائص عمالة النساء العربيات وتنويعها حسب الفروع الاقتصادية والمهن، وليس فقط زيادة مستوى مشاركتهن في سوق العمل.

تُشتق الحاجة لسياسة تعليم تساهم في تنويع الفروع الاقتصادية والمهن التي تزاولها النساء العربيات من الخشية أن تركيز الجهود على رفع مستوى المشاركة في سوق العمل فقط سوف يخطأ هدف تحسين وضعهن الاقتصادي، وبالتالي لن يؤدي إلى حل ضائقتهن. فهذا التركيز يتجاهل التجارب المتراكمة لدول ومجتمعات أخرى، حيث لم تؤد زيادة نسبة مشاركة النساء في سوق العمل إلى تحسن جوهري في وضعهن الاقتصادي، ولم تغيّر من التراتيبية الاقتصادية-الاجتماعية القائمة. حتى إذا إرتفعت نسبة مشاركة النساء في سوق العمل، فليس من المستبعد أن يواصلن العمل في مهن "نسائية" تتسم بالدخل المتدني، أو في أعمال مؤقتة غير ثابتة. في هذه الحالة لن يطرأ أي تغيير جذري على التراتيبية الاقتصادية-الاجتماعية السائدة (Guy 1989; Marchand et al. 2000; Moghadam 1999). بالمقابل، بالامكان توظيف النساء في فروع اقتصادية ومهن في الادارة العامة والخدمات الاجتماعية (Moghadam 1997). كما أن عدم تدخل الدولة لا يشكل وصفةً مؤكدةً لتحسين الوضع الافتصادي للنساء، وقد يخدم عدم التدخل مباني القوى الرجولية بالذات، والمباني القومية في حالتنا، بل ويساهم في تكريس مباني القوى القائمة واستغلال النساء المستضعفات (Nagar et al. 2002; Moghadam 1999).

يتطلب تغيير مكانة عمالة النساء العربيات، برأينا، خطوات موجّهةً لإزالة المعيقات التي تحول دون اندماج النساء في العملية التنموية، وإتخاذ سياسة تعترف بالإختلافات في نقاط الإنطلاق بين الرجال والنساء، والوعي بالفرق بين الأدوات المتوفرة للرجال وللنساء، لليهود وللعرب. لن يتحقق إندماج النساء في العملية التنموية كنتيجة ضمنية للعملية التنموية بحد ذاتها. لذلك فإن تدخل الدولة عبر تخصيص الموارد الحكومية في مجال التعليم، هو إداة ضرورية من أجل تغيير الوضع الاقتصادي للنساء العربيات، سوية مع إشراك الأقلية العربية في عملية إتخاذ القرارات.

تحمل عملية إزالة معيقات اندماج النساء العربيات في العملية التنموية والتطويرية إضافة إلى البعد الجندري، بعداً قومياً-إثنياً. فالعديد من البنى والمؤسسات التي تحول دون التطور الاقتصادي للنساء العربيات هي نفسها التي تعيق تطور الاقتصاد العربي واندماج الرجال العرب في عملية التطوير. إن إزالة المعيقات الإنمائية أمام المجتمع الفلسطيني ليست شرطاً كافياً لدمج النساء العربيات في عملية التنمية والتطور، ولكنها شرط ضروري.

تطبيق ميزانية تعليم حساسة جندرياً وقومياً، بحيث تمنح الطالبات العربيات رأس مال بشري يناسب متطلبات أسواق العمل الحديثة والتكنولوجية، يتيح لهن الاندماج في مسار التعليم الأكاديمي في مجالات

التكولوجية والعلوم، ويساعدهن على تخطي حواجز العمل القائمة في اقتصاد المركز، وفك الارتباط مع المهن النسـائية في الاقتصاد العربي المحلي، مثل الخدمات العامـة، التعليم، الرفاه ومهن أخرى لا تتطلب مهارات خاصـة. هذا إضافـة إلى قدرة التغلب على حالة الاشـباع في الفـروع الاقتصادية التي تتمركز فيها النسـاء العربيات في سـوق العمل المحلي. تسـاهم سياسة من هذا القبيل باشراك النسـاء العربيات في عملية التنمية والتطور، تعزيز مكانتهن في العمل والحد من الفقر في المجتمع العربي.

تعريف المشكلة: الوضع القائم

تشير معطيات المسـح الاجتماعي-الاقتصادي لمركز «ركاز» للعام 2010 على إستمرار الدونية الاقتصادية للنساء العربيات بشكل خاص وللمجتمع العربي في إسرائيل عامة. حيث تبين المعطيات أن 50% من النساء والعائلات العربية تعيش تحت خط الفقر، وذلك رغم ارتفاع نسبة مشاركة النساء العربيات في سوق العمل من 23% في العام 2007 إلى 28% في العام 2010. في المقابل وصلت نسـبة مشـاركة النساء اليهوديات في سوق العمل في العام 2010 إلى 57.3%، ووصلت نسبة المشاركة العامة للنساء في نفس الفترة إلى 52.7%. وتشـير معطيات المسح إلى أن معدل البطالة بين النساء العربيات في العام 2010 وصل إلى 10.5%، مقابل 5.6% لدى الرجال العرب، ووصل معدل البطالة العام إلى 6.6%.

تدني مسـتوى المشـاركة في سـوق العمل ومعدلات بطالة تفوق المعدل العام، هي ما تميّز النساء العربيات رغـم ارتفاع مسـتوى التعليم لديهن وازدياد عدد النسـاء المتعلمات ضمن مجمل النسـاء العاملات. يُفسر هذا الوضع جزئياً من خلال تركيز النسـاء العربيات على سـوق العمل المحلي، ميزات التوزيع المهني للنساء العاملات وصعوبة اندماجهن في السوق الإسرائيلي المركزي.

يتميّز سـوق العمـل العربي المحـلي بعدم التصنيع وعـدم وجود قطاع خـاص متطور وحديـث، بإمكانه الإسـتجابة لعـرض العمل المحلي. عادت السـوق المحلية حتـى الأن بالفائدة عـلى ذوي التعليم العالي وعلى النسـاء، وخاصة في مجال الخدمات العامة. إن رغبة النسـاء العربيات بالاندماج في سـوق العمل من جهة، ورغبتهـن في الحفـاظ على وظائفهـن كأمهات وزوجات من جهـة أخرى، تُحد مـن خياراتهن ويحصرهن في فـروع عمل معينة توفرها السـوق المحلية-الإثنية. لكن الموارد البشريـة، صعوبات المواصلات، المعيقات البنيوية ومظاهر العنصرية والتمييز، تعيق إندماجهن في سوق العمل المركزي .

حتى الأن استفادت النساء العربيات من مكانة تشغيلية جيدة في سوق العمل المحلية مما في السوق المركزية الإسرائيلية التي تميّز ضدهن لكونهن نساء عربيات (Lewin-Epstein & Semyonov, 1999). مع ذلك، فإن المردود المادي في سـوق العمل المحلية أقل. يعمل قسـم كبير من النسـاء العربيات المتعلمات في فرع القطاع العام المحلي وفي مجال الخدمات العامة، كما تزداد مشاركتهن في المهن الأكاديمية، الأعمال الحرة والخدمات الخاصة (حليحل، 2000). نسـبة قليلة من النسـاء العربيات التحقن في مجـال الصناعة، في المصانع التي أقيمـت التسـعينيات في البلدات العربية (فروع النسـيج، الغـذاء، الأحذية وغيرها) للاسـتفادة من العمالة

الرخيصة وغير المؤهلة. قرب هذه المصانع من مكان السكن، المواصلات المنظمة والعمل ضمن مجموعات كبيرة من نفس المنطقة والمجتمع، ساهمت في اندماج النساء العربيات في هذه الأعمال. في نهاية التسعينيات إختفت هذه المصانع وتم نقلها إلى دول ذات تكلفة عمالة أرخص. وفي نفس الفترة بدأت عروض العمل في مجال الخدمات العامة المحلية تتقلص، وذلك بسبب تقليص الميزانيات المخصصة للسلطات المحلية العربية وبدء عملية خصخصة الخدمات العامة وعمليات "التعهيد" (تحويل بعض الخدمات إلى متعهد أو مقاول خارجي، أجنبي أو محلي).

يدل الجدولان (1) و (2) على فوارق جذرية في تركيبة العاملات العربيات بناء على توزيعهن حسب الفرع الاقتصادي والمهنة، منذ التسعينيات وحتى هذه الفترة. ففي العام 2010 تركت النساء العربية بشكل شبه نهائي فروع الصناعة والزراعة، في حين كانت نسبة كبيرة منهن تعمل في هذه الفروع حتى التسعينيات. في العام 2010 عملن نحو 60% من النساء العربيات في فروع التعليم، الصحة والخدمات، مقابل 40% في التسعينيات. في الفترة ذاتها تراجع تمثيل النساء العربيات في فروع الصناعة نحو الثلثين. أي أن فروع العمل التقليدية لم تعد تشكل ملجأ عمل للنساء العربيات. في المقابل بدأت النساء العربيات المتعلمات بالاندماج في الاقتصاد العربي المحلي في مهن نسائية مثل التعليم، الصحة والخدمات. يشكل هذا الواقع حاجزاً أمام النساء العربيات للاندماج في مجالات عمل "غير نسائية" في الاقتصاد المحلي العربي أو في سوق العمل المركزية العصرية (أنظروا الجدول رقم "1").

تغيير آخر حصل وهو أن النساء العربيات لم يعدن يصطففن في أسفل سلم تدريج المهن ومكانة العمل. فتوزيع تركيبة العاملات حسب المهنة يشير إلى تحسن ملحوظ؛ فقد ارتفعت نسبة المهن الأكاديمية من 3.7% عام 1990 إلى 11% عام 2001، وإلى 15.5% في عام 2010؛ وارتفعت نسبة الأعمال الحرة من 27% في عام 1990 إلى 31.6% في عام 2010؛ في عام 1990 كانت 32% من النساء تعمل في الأعمال المهنية واليدوية، وفي عام 2001 إنخفضت النسبة إلى 16% وفي العام 2010 إلى 10.2%. أما النساء العربيات اللواتي خرجن من الفروع الاقتصادية التقليدية والأعمال غير المهنية فيبدو أنهن لم ينتقلن إلى الأعمال الأكاديمية أو الحرة، بل أضطررن إلى الخروج من سوق العمل (أنظروا جدول "1").

يعود الارتفاع في نسبة إشغال المهن التي تعتبر ذات مكانة عمل عالية إلى إنضمام نساء متعلمات إلى سوق العمل وخروج غير متعلمات منه. تتطلب هذه النزعات المتناقضة معالجة سياسية واتخاذ خطوات لرفع مستوى التعليم لدى النساء العربيات وتغيير نوعية التعليم ومواضيع التخصص. هذه التغييرات سوف تمنع إنضمام نساء متعلمات وأكاديميات إلى البطالة، أو خروجهن من سوق العمل بسبب حالة الإشباع. صحيح أن تحسين مستوى التعليم يساعد النساء العربيات على الاندماج في سوق العمل (يهوديت كينغ وآخرون 2009)، لكن من الممكن يتحول مستوى التعليم العالي إلى سيف ذو حدين.

مستوى تعلم النساء العربيات آخذ في الازدياد منذ عام 1990 . فقد انخفضت نسبة العربيات الحاصلات على تعليم متدن (0-8 سنوات) من 60.2% إلى 31.8%، وارتفعت نسبة خريجات المرحلة الثانوية بنحو

9%، من 18.4% إلى 26.7%؛ كما تضاعفت نسبة العربيات الحاصلات على 13-15 سنة تعليمية، حيث ارتفعت النسبة من 6.1% إلى 13.3%، وارتفعت نسبة الحاصلات على أكثر من 16 (75% منهن حاصلات على لقب جامعي) سنة تعليمية بنحو خمسة أضعاف، أي من 1.8% إلى 10.3%.

جدول رقم (1)- النساء العربيات حسب مستوى التعليم

سنوات التعليم	1990	2001	سنوات التعليم	2010
0	13.6	9.7	0	7.5
4-1	6.6	4.6	1-6	16.4
8-5	23.6	18.6	7-9	20.6
10-9	17.4	16.9	10-12	36.5
12-11	25.7	28.8	13+	19.0
15-13	9.9	14.1		
16+	3.2	7.2		

تشير معطيات الجدول رقم (2) إلى وجود علاقة ايجابية بين عدد سنوات التعليم وبين نسبة مشاركة النساء العربيات في العمل. فنسبة المشاركة الأعلى هي بين النساء الحاصلات على 13 سنة تعليمية وأكثر، حيث تشارك ثلثاهما في سوق العمل. رغم ذلك، فإن نسبة مشاركة النساء العربيات الحاصلات على 16 سنة تعليمية وأكثر ما زالت أقل من نسبة مشاركة الرجال العرب من نفس الفئة الذين تصل نسبة مشاركتهم إلى 85%، وكذلك من نسبة مشاركة النساء اليهوديات من نفس مستوى التعليم التي تصل إلى 80% (بليكوف 2007). نسبة مشاركة النساء العربيات الحاصلات على 10-12 سنة تعليمية أقل نسبياً من النسبة العامة للنساء في إسرائيل، لكنها تعادل نسبة مشاركة النساء العربيات، وهي تعادل نصف القوى العاملة من بين النساء. بالمقابل، شكلت نسبة النساء العربيات الحاصلات على 13 سنة تعليمية وأكثر في عام 1990، ثلثي النساء العربيات العاملات، ونسبة الحاصلات على أكثر من 16سنة تعليمية كانت أقل من 10%.

جدول رقم (2) – مشاركة النساء العربيات في العمل حسب سنوات التعليم

سنوات التعليم	1990	2001	2010
6-0	1.3	2.5	10.8
9-7	10.1	8.45	12.8
12-10	14.5	16	23.1
13+	48.8	40.5	66.2

بناء على المعطيات الفعلية للعاملات العربيات، لم تزد نسبة النساء العاملات في عام 2010 والحاصلات على 9 سنوات تعليم عن 10% (جدول رقم 3)، مقابل نحو ثلثي النساء العاملات عام 1990. تشير هذه المعطيات إلى خروج النساء غير المتعلمات من سوق العمل. هؤلاء النساء لا يستطعن الاندماج في القوى العاملة بسبب نقصان الموراد البشرية الملائمة لمتطلبات السوق، المحلية والمركزية. وفي المقابل بدأت النساء المتعلمات باحتلال قسط كبير من سوق العمل ويشكلن نحو 50% منه.

جدول رقم (3) – النساء العربيات العاملات حسب مستوى التعليم

سنوات التعليم	1990	2001	2010
0–8	28.8	12.6	10.9
9–12	42.3	42.3	35.6
13+	28.8	45.1	53.5

يواجه متخذو القرار والقائمون على السياسيات العامة تحدياً مزدوجاً في مجال التعليم: رفع مستوى التعليم عامة وتغيير مجالات تخصص الطالبات العربيات.

مستوى التعليم: سيف ذو حدين

يشكل مستوى التعليم في سوق العمل الحديث، المعولم والمتطور، وفي ظل غياب عوائق بنوية، مفتاحاً لامكانية الانخراط في سوق العمل (جبارين 2010؛ سدان 2006؛ عران ويشيف 2010؛ كنغ واخرون 2009). والأمر صحيح أيضاً بالنسبة للفلسطينيين في إسرائيل، نساءً ورجالاً. ثمة تأثير ايجابي لمستوى تعليم الفلسطينيين في إسرائيل على وضع العمالة، الأجور، نسبة المشاركة في سوق العمل، نسبة البطالة، نوعية المهن وانتاجية العمل. يشير كينغ وشركاؤه (2006) إلى أن التعليم هو المتغيّر ذو التأثير المستقل الأكبر بالنسبة لعمالة النساء العربيات واليهوديات على حد سواء، وأن فرص العمل للنساء الحاصلات على 16 سنة تعليمية أكبر بـ 61% من فرص النساء الحاصلات على 8 سنوات تعليم. وفرص النساء الحاصلات على 13–15 سنة تعليمية أكبر بـ 37% بالمقارنة مع النساء الحاصلات على 8 سنوات تعليم. كما يتضح أن مستوى التعليم يؤثر على فرص عمل النساء العربيات أكثر مما على النساء اليهوديات، حتى في ظل متغيّرات متغيرات ديمغرافية متشابة.

رغم الارتفاع المتواصل في مستوى تعليم النساء العربيات وازدياد نسبة مشاركتهن في سوق العمل، فإن الصورة العامة ليست كلها وردية. ففي السنوات الأخيرة حصل تراجع في نسبة مشاركة النساء العربيات في جيل 18–64 من جميع مستويات التعليم (كينغ واخرون). حيث تراجعت نسبة النساء العاملات الحاصلات على 8 سنوات تعليم بشكل ملحوظ، من 6.2% في عام 1990 إلى 4.7% في عام 2006. وحدث تراجع بنسبة النساء الحاصلات على 9–11 سنة تعليمية من 14% إلى 9.3% في نفس الفترة. أما النساء الحاصلات

على 12 سنة تعليمية فقد تراجعت نسبتهن 25% في عام 1995 إلى 16% في عام 2006. نسبة العمالة بين النساء الحاصلات على 13-15 سنة تعليمية تراجعت من 46% في عام 1990 إلى 34% عام 2006. في عام 2001 وصلت نسبة العمالة بين النساء الحاصلات على 16 سنة تعليمية وأكثر إلى 71.5% عام 2001، ثم تراجعت إلى 65.2%، أي إلى نفس النسبة التي كانت عام 1990. أما الارتفاع في نسبة النساء العربيات العاملات، رغم تراجع نسبة العمالة بين النساء المتعلمات من جميع المستويات، فسببه ارتفاع عدد النساء الحاصلات على 16 سنة تعليمية وأكثر بخمسة أضعاف في نفس الفترة التي جُمعت فيها المعطيات. صحيح أن نسبة العمالية لدى هذه الفئة قد تراجعت قليلا، لكنها أثرت على ارتفاع نسبة العمالة بين النساء عامة.
تظهر معطيات كينع وآخرون أن نسبة العربيات الحاصلات على شهادة فوق ثانوية (أكاديمية أو غير أكاديمية) والعاملات في مهن أكاديمية، حرة، تقنية وإدارية أكبر من النسبة لدى اليهوديات الحاصلات على نفس مستوى التعليم، فالنسبة لدى العربيات 75% مقال 61% لدى اليهوديات. لكن معظم الأكاديميات العربيات (54.2%) يعملن في مهن حرة وتقنية وليس في مهن أكاديمية وإدارية. يمكن تفسير ذلك جزئياً بالنسبة الكبيرة للأكاديميات العربيات (42%) العاملات في التعليم في المدارس الابتدائية وفي الحضانات.
يُظهر الاستطلاع الذي أجرته وزارة الصناعة التجارة والعمل في عام 2010 حول عمل الأكاديميات العربيات صورة مماثلة.[1] فقط 17.5% من الأكاديميات العربيات المشاركات في الاستطلاع درسن مواضيع الهايتك. 63.6% من المستطلعين كانوا رجالاً و 26.4% نساء. ومن بين الأكاديميين الذين درسوا الهايتك، فقط 1.3% منهم يعلمون في فروع الصناعة والهايتك وصناعات الهايتك، 50% منهم يعملون في فروع التعليم. ومن بين الأكاديميين الذين درسوا مواضيع اقتصادية 28.3% منهم يعملون في فروع خدمات الأعمال (لا تشمل الحوسبة والبحث)، 15.2% منهم يعملون في فروع التجارة، 15.2% في البنوك والامور المالية و 12% في مجال التعليم.كما تم استطلاع المهن الأساسية للنساء العربيات الأكاديميات، حيث تبين أن 61.3% منهن يعملن في مجال التعليم، 11.8% في مجال الطب والمهن الطبية المرافقة، 11.5% موظفات. كما يتضح من الاستطلاع أن 41.3% من الأكاديميين العاملين يحصلون على معاش شهري قدره 07,50 شاقل، 11.2% يحصلون على 3,800 شاقل في الشهر. 89.7% من الرجال يعملون في وظائف كاملة، مقابل 69.7% من النساء. 63.2% من النساء يعملن في وظائف جزئية لأنهن لم يجدن عملاً في وظيفة كاملة أو بسبب قيود مختلفة.
زيادة على الفجوات في نسب العمالة، ثمة فجوات كبيرة في المدخول. فبناء على بحث أجرته كرنيت فلوج،[2] فإن الفجوة في المعاشات بين العمال اليهود والعرب تصل إلى نحو 50% بالمقارنة بين الرجال، وإلى نحو 40% بالمقارنة بين النساء. تدعي فلوج أن القسم الأكبر من هذه الفجوة يعود إلى الميزات الذاتية بين العمال اليهود

1 دولة إسرائيل، وزارة الصناعة، التجارة والعمل، مديرية البحث والاقتصاد. "استطلاع بخصوص عمالة الأكاديميات العربيات"، آذار 2011.

2 محاضرة في ندوة المجتمع العربي في معهد فان لير، 27.11.2011. "إسرائيل 2011: فجوات الأجور بين اليهود والعرب 50%"، TheMarker، 27.11.2011: http://www.themarker.com/career/1.1576961

والعرب (العمر، التعليم)، ولكن ليس فقط. فربع الفجوة في فارق الأجور للساعة بين العمال اليهود والعرب، ونحو خمس الفجوة بين العاملات اليهوديات والعربيات لا يمكن تفسيره، ويمكن الاعتقاد بأن بعض هذه الفجوات سببها التمييز في سوق العمل. بناء على معطيات جهاز الاحصاء المركزي (الاحصاء الإسرائيلي السنوي، 2011، جدول 8.74) فأنه في عام 2009 كان معدل أجور العاملات العربيات الحاصلات على 16 سنة تعليمية وأكثر 5,849 شاقلا مقابل 9,232 شاقلا للنساء اليهوديات من نفس الفئة.

رسم بياني (1): معدل الاجور وفقا للقومية والجنس وسنوات التعليم

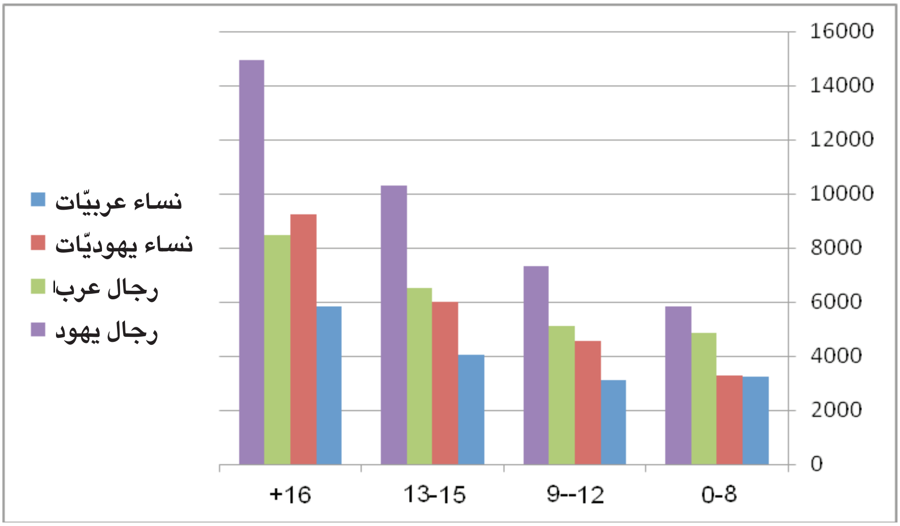

ترى هذه الورقة أن تحسين المستوى التعليمي هو أحد الشروط الضرورية لتحسين الوضع الاقتصادي للنساء العربيات، ولكنه شرط غير كاف. والسبب هو أن مستوى التعليم قد يتحول إلى سيف ذي حدين. حيث أن تحسين مستوى التعليم والدراسة الأكاديمية دون تغيير مجالات التخصص لن يساعد كثيراً على رفع المشاركة في سوق العمل المركزي من جهة، وخاصة أنه لم يتم حد الأن إزالة معظم المعيقات البنيوية. ومن جهة أخرى، فإن تحسين مستوى التعليم مع الاستمرار في نفس التخصصات القائمة سيمنع من إندماج النساء في سوق العمل المحلي ويؤدي إلى البطالة المقنعة.

تشير المعطيات الرسمية إلى أن تحصيل الطالبات العربيات أعلى من تحصيل الطلاب الذكور. ونسبة الطالبات المتقدمات لإمتحانات البجروت أعلى من نسبة الطلاب الذكور المتقدمين لهذه الإمتحانات. كما أن نسبة نجاح الطالبات العربيات في امتحانات البجروت أعلى من نسبة نجاح الطلاب الذكور، وكذلك الأمر بالنسبة لاستيفاء شروط القبول للجامعات. مع ذلك فإن نسبة الطالبات العربيات في جميع المتغيرات أعلاه أقل بكثير من نسبة الطالبات والطلاب اليهود.

جدول رقم (4)- الطلاب والطالبات العرب حسب النجاح في امتحانات البجروت واستوفاء شرط القبول للجامعات لعام 2009

	عدد الطلاب في صفوف الثواني عشر	الطلاب المتقدمون لامتحانات البجروت		النجاح في امتحانات البجروت		استيفاء شروط القبول للجامعات	
		العدد الكلي	(%)	العدد الكلي	(%)	العدد الكلي	(%)
المجموع	18,995	17,284	91	7,792	41	5,744	30.2
طلاب	8,547	7,453	87.2	2,769	32.4	2,056	24.1
طالبات	10,358	9,831	94.9	5,023	48.5	3,688	35.6

يستمر تفوق الطالبات العربيات على الطلاب العرب في مؤسسات التعليم العالي أيضاً. حيث يظهر توزيع الطلاب الجامعيين العرب في الجامعات الإسرائيلية لعام 2007-2008 حسب الجنس، تفوقا للطالبات. ففي هذه الفترة شــكلت الطالبات العربيـات للقب الأول 60% من مجمل الطلاب الجامعيين العــرب، و 55% من مجمل طلاب اللقب الثاني العرب. لكنهن شكلن 36% فقط من مجمل الطلاب الجامعيين العرب في اللقب الثالث.

جدول رقم (5)- الطلاب الجامعيين العرب في الجامعات الإسرائيلية في الأعوام 2007-2008[3]

	لقب أول		لقب ثاني		لقب ثالث	
	طلاب	طالبات	طلاب	طالبات	طلاب	طالبات
	3,374	**5,315**	**924**	**1,137**	**196**	**111**
العلوم الأنسانية	595	1,471	236	484	79	47
العلوم الاجتماعية	822	1,839	236	253	39	29
الحقوق	128	116	89	51	-	-
الطب	149	127	145	130	13	4
مهن طبية مساعدة	553	901	90	151	5	6
رياضيات وعلوم	478	590	71	52	44	20
هندسة	636	250	54	16	14	5
زراعة	13	20	-	-	-	-

في ظل هذا الواقع تبرز الأسـئلة التالية: هل النجاح في البجروت هو ضمان للمشــاركة في سوق العمل ضمن مهن «لا نســائية» و«لا عربية»؟ هل النجاح في البجروت يضمن تعليما أكاديميا قادرا على إحداث تغيير في مكانة النساء الاقتصادية؟ هل التعليم الأكاديمي ضمن التخصصات القائمة كاف لتغيير المكانة الاقتصادية للنساء العربيات؟ نحن نعتقد أن الجواب على جميع هذه الأسئلة هو بالنفي.

لتحقيق التغيير المأمول يجب تطوير عامل الموارد الانســانية، رأس المال البشري، التي تُكتسب عبر التعليم،

3 وفقا لمعطيات مجلس التعليم العالي http://www.che.org.il/download/files/vatat-3_1.pdf ومعطيات دائرة الاحصاء المركزية.

وتوجيه الطالبات إلى التخصص في مجالات التكنولوجيا في المدارس والدراسة الأكاديمية في مجالات التكنولوجيا، العلوم والهندسة، والتي تلائم الفروع الاقتصادية والمهن المطلوبة في سوق العمل الحديث والمتطور، وبحيث تساهم في تخطي معيقات المهن النسائية في سوق العمل المحلي العربي.

فحص توزيع التخصصات الأكاديمية يُظهر أن الوضع القائم لا يساهم في تغيير المكانة الاقتصادية للنساء العربيات. وللدقة، فهو يشكل عائقاً يمنع تغيير المكانة الاقتصادية. فنحو 60% من الطالبات الجامعيات العربيات في الجامعات الإسرائيلية يدرسن في كليات العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية. وعلى الأغلب فإن الأمر يتعلق بشروط القبول المريحة نسبياً في هذه الكليات، وبالنظرة السائدة لدى الطالبات بأن هذه المجالات غير صعبة وتشكل رافعة للحصول على وظيفة أكيدة في سوق العمل المحلي. كما يتضح أن 17% من الجامعيات العربيات يدرسن مهن طبية مساعدة، وفقط نحو 10% يدرسن الهندسة، الطب والحقوق.

جدول رقم (6) – توزيع الجامعيين حسب مجال التعليم 2007-2008 (%)

	رجال عرب %	نساء عربيات %	مجمل الطلاب عربا ويهودا %
علوم انسانية	17.6	27.6	25.5
علوم اجتماعية وادارة أعمال	24.3	34.0	31.8
حقوق	3.8	2.1	9.4
طب	4.4	2.3	5.6
مهن طبية مساعدة	16.4	17	
رياضيات وعلوم	14	11	9.3
هندسة	18.8	4.7	18.0
زراعة	0.3	0.37	0.4

تختلف مجالات تعلم الطالبات والطلاب العرب بشكل كبير عن مجالات تعلم عامة الطلاب. تغيير جذري في مجالات دراسة الطالبات العربيات وملائمتها نحو التعليم التكنولوجي، الهندسة والعلوم المتطورة سيحسن من احتمالات انخراطهن في سوق العمل ويعمل على تحسين أوضاعهن الاقتصادية.

السؤال ى يقتصر حول التمثيل المتساوي أو تساوي الفرص والمساواة في تخصيص الموارد. السؤال المركزي هو حول ماهية السياسة الضرورية لتغيير أوضاع النساء العربيات ومكانتهن الاقتصادية، حتى وإن تطلب ذلك تخصيص موارد تفوق نسبتهن في المجتمع.

من أجل تغيير مجالات التخصص الأكاديمي للنساء العربيات وملاءمة ذلك للتوجه العام، تقترح هذه الورقة معالجة تركيبة الموارد البشرية للطالبات العربيات منذ المرحلة الثانوية. لذلك ثمة حاجة إلى تغيير التخصصات المتوفرة في المدارس العربية والعمل على رفع الوعي لدى الطالبات العربيات. ومن أجل تطبيق هذه التغييرات يجب رصد الموارد والميزانيات بالطبع. فيما يلي توصيف للوضع القائم والحلول المقترحة.

الوضع القائم: ميزانيات غير كافية

نستعرض فيما يلي بعض المقارنات بين الميزانيات التي يحصل عليها الطالبات والطلاب العرب حسب فرع التخصـص، وبين الميزانيات التي يتم رصدها للتعليم اليهودي في نفس المجالات. تتطلب هذه المقارنات بناء جداول معطيات خاصة تعتمد على معطيات مختلفة من وزارة التعليم.

مـن معلـوم أن وزارة التعليـم تدير أجهزة تعليـم منفصلة لليهـود والعرب. ومع ذلـك لا تتوفر معلومات ومعطيات مفصلة حول ميزانيات التعليم اليهودي والتعليم العربي، من هنا كانت حاجة للتنقيب والتفتيش عـن هذه المعطيـات. توفر وزارة التربية والعليـم معطيات معلومات منفصلة حول: حجـم الميزانيات التي تحولهـا الـوزارة لبنود التعليم لكافة المـدارس في إسرائيل؛ عدد الطلاب وفروع التخصص في كل مدرسـة. لذلـك كانـت هناك حاجة لدمج المعطيـات في نموذج واحد يحـوي معطيات ومعلومات حول كل مدرسـة، ومعطيات حول عدد الطلاب، توزيع الطلاب والطالبات، وفروع التخصص وعدد الطلاب في كل فرع. وكان مـن الضرورة إضافة معطيات حول رصد ميزانيات التعليم لكل مدرسـة على حـدة. وقد قمنا ببناء مخزن معطيـات لمعظـم المدارس الثانوية العربية. أما المدارس التابعة للتعليم العبري فقد اكتفينا، وبسـبب العدد الكبير للمدارس، بعينة عشوائية ل 15 مدرسة موزعة على كافة أقاليم وزارة التربية والتعليم. تجدر الإشارة أن المعطيات حول المدارس العربية الواردة هنا لا تشـمل القدس وهضبة الجولات المحتلتين. كما لا تشـمل معطيات حول ما يسـمى التعليم البدوي والتعليم الدرزي (بناء على التعريفات الرسـمية المعتمدة في وزارة التعليم والتي يرفضها القائمون على هذه الورقة). تهدف هذه المقارنات إلى فحص وضع الطالبات العربيات بالمقارنة مع وضع الطلاب العرب من جهة، وبالمقارنة مع وضع الطالبات اليهوديات من جهة أخرى.

المنهجية

إن مصـدر المعلومـات في هـذا الورقة هـو مواقع الإنترنيـت التابعة لـوزارة التعليم، والتي توفـر معلومات ومعطيـات حول المـدارس، الطلاب، الميزانيات وغيرها. هنالك موقعان أساسـيان: «بمبـاط رحاب»[4] (نظرة شـاملة) و»ميتار» (وتر)[5]. يعرض موقع بمباط رحاب معلومات متشـابكة حول مركبات مركزية في جهاز التعليم: مؤسسات (مدارس وحضانات)، موظفين، طلاب، صفوف، ساعات تعليم، ملاكات وميزانيات. يوفر موقع ميتار معلومات شـهرية حول المدفوعات للحكم المحلي والمدارس من قبل وزارة التعليم. يتم احتسـاب المدفوعات في كل شهر مجدداً للسنة التعليمية الحالية بواسطة "منظومة مدفوعات موحّدة" في وزارة التعليم. المعطيات المتوفرة مُحدّثة بالنسـبة لشـهر الدفع الأخير ويتم عرضها على الموقع بعد المصادقة على المدفوعات من قبل وزارة التعليم. تشـمل تقارير المدفوعات: رسـوم التعليم، روضات الأطفال، البوابين والسـكرتارية،

4 http://ic.education.gov.il/klali/SH40.htm

5 /http://www.education.gov.il/meytar_rs

الإضافات للمؤسسات (ساعات وبوابين)، إضافات عينية، مدفوعات شاملة، دروس مساعدة للمهاجرين الجدد، الخدمات النفسية والاستشارة، السفريات، السمينارات، رسوم الامتحانات، النوادي والتمريض.
كما حصلنا على معلومات من وزارة التعليم حول الطلاب، معلومات حول المسجلين لامتحانات البجروت (2000-2011)، شعار المؤسسة، إسم المؤسسة، إسم البلد، جهة التقرير، المكانة القانونية، نوعية التفتيش وغيرها. ومعلومات حول عدد الطلاب في فروع التخصص المختلفة في المدارس فوق الابتدائية في السنوات 2000-2011.
بالاعتماد على مصادر المعلومات أعلاه قمنا ببناء ملفات تشمل الميزانيات التي تحصل عليها المدارس العربية فوق الابتدائية في كل شهر، مقسمة حسب المدرسة، عدد الطلاب (التقسيم لطلاب وطالبات) وحسب فروع التخصص في جميع المدارس فوق الابتدائية. دمج جميع المعلومات معاً أتاح لنا أمكانية احتساب الميزانيات التي ترصدها وزارة التعليم لكل فرع تخصص في المدارس العربية، عدد الطلاب في كل فرع ومعدل الميزانية الشهرية التي تخصصها وزارة التعليم لكل طالب حسب الفرع.
بهدف الحصول على معطيات من الوسط اليهودي من اجل المقارنة قمنا بعملية مشابهة ، حيث تم اختيار عينة من 15 مدرسة يهودية فوق إبتدائية شاملة، والتي يتعلم في كل واحدة منها أكثر من ألف طالب. تم اختيار العينة بشكل عشوائي، وتم اختيار ثلاث مدارس من كل منطقة حسب تقسيم وزارة التعليم.

نتائج

بناء على معطيات موقع «بمباط رحاب»، في العام الدراسي 2010-2011 كان في إسرائيل 1,561 مدرسة فوق ابتدائية، تشمل 14,618 صف مدرسي ويتعلم فيها 368,303 طالباً (185,085 طلاب ذكور و 183,218 طالبة). في جهاز التعليم العربي ولا يشمل القدس والجولان، كان في نفس العام الدراسي نحو 200 مدرسة فوق ابتدائية، 2,350 صف مدرسي، 65,000 طالباً، من بينهم نحو 30,300 طلاب ذكور ونحو 34,500 طالبة.
ثمة فجوة كبيرة بين وضع جهاز التعليم العربي وبين جهاز التعليم اليهودي في العديد من الجوانب. من بين تلك الجوانب: النقص في صفوف التعليم والمباني، الاكتظاظ، التسرب، النقص في المدرسين وساعات التعليم (طبيبيان-مزراحي وآخرون 2004). جهاز التعليم العربي مليء بالمعيقات، لذلك فإن تطوره أبطأ بكثير من تطور جهاز التعليم اليهودي (أبو عصبة 2006). صفوف التعليم في جهاز التعليم العربي أكثر إكتظاظاً، لذلك فإن الفجوة في ساعات التعليم للطالب بين الجهازين أكثر من الفجوة في ساعات التعليم بين الصفوف، وذلك رغم التحسن الذي طرأ في السنوات الأخيرة (بلاص 2009). صحيح أنه الفجوة في تخصيص ساعات التعليم الأساسية بدأت تتقلص، لكن فجوة تخصيص ساعات تعليم من مصادر أخرى (مثل وزارة التعليم، الوزارات الحكومية الأخرى، السلطات المحلية، جمعيات الأهالي وما شابهة) آخذة بالاتساع (بلاص وأدلر 2009). يعتقد بلاص وأدلر أن الفوارق الكبيرة بين جهاز التعليم العربي وجهاز

التعليم اليهودي بما يتعلق بتخصيص الموارد هي السبب الرئيسي للفجوة بين تحصيل الطلاب من الطرفين. كما تستمر هذه الفجوة حتى إذا احتسبنا ميزانيات التفضيل المصحح المُخصصة لجميع مراحل التعليم، وخاصة لجيل الطفولة المبكرة. في ظل هذا الواقع لا يمكن القول أن جهاز التعليم يشكل آلية لتغيير مكانة النساء العربيات.

يشكل هذا الواقع المتدني للتعليم العربي، برأينا، عبئاً على المجموعات المستضعفة في المجتمع العربي، وخاصة على مجموعة الطالبات. ويتضح هذا الواقع أكثر إذا أخذنا بعين الاعتبار تخصيص الميزانيات والتخصُصات المتوفرة للطالبات العربيات. هذان الأمران لا يتيحان للطالبات العربيات تغيير تخصصاتهن وتنويعها، ولا يتيحان لهن تحسين تحصيلهن التعليمي.

جدول رقم (7)- رصد ميزانيات التعليم للمدارس

السنة	مجمل المدفوعات	المدفوعات للتعليم اليهودي بالشاقل	المدفوعات للتعليم العربي بالشاقل
2011/2010	6,299,210,149	5,291,024,990	1,00,185,159
2010/2009	5,759,774,744	4,884,823,585	874,951,159
2009/2008	5,490,163,818	4,673,384,343	816,779,475
2008/2007	5,214,948,246	4,491,631,989	723,316,257
2007/2006	5,171,739,323	4,483,465,262	688,274,061
2006/2005	5,040,494,798	4,422,479,981	618,014,817
2002/2001	4,729,143,808	4,224,333,988	504,809,820

جدول رقم (8) – حصة جهاز التعليم من الميزانية (%)

السنة	المدرسين في جهاز التعليم اليهودي	المدرسين في جهاز التعليم العربي	المدفوعات لجهاز التعليم اليهودي	المدفوعات لجهاز التعليم العربي
2011/2010	86.08	13.92	84.00	16.00
2010/2009	86.84	13.16	84.81	15.19
2009/2008	87.19	12.81	85.12	14.88
2008/2007	87.53	12.47	86.13	13.87
2007/2006	88.04	11.96	86.69	13.31
2006/2005	88.50	11.50	87.74	12.26
2002/2001	89.89	10.11	89.33	10.67

وفقا لمعطيات وزارة التربية والتعليم فان نسبة الطلاب العرب في جهاز التعليم العام في السنة الدراسية 2010–2011 كانت 18%. وبناء على معطيات موقع "بمباط رحاب"، فإن الميزانية التي حولتها وزارة التربية والتعليم للمدارس العربية في المرحلة الثانوية في نفس العام شكلت نحو 16% من مجمل ميزانية

التعليم فوق الابتدائي. صحيح أنه طرأ تحسن طفيف في السنوات الأخيرة على حصة المدارس العربية فوق الابتدائية من الميزانيات المدفوعة للمدارس فوق الابتدائية، لكن رغم ذلك ما زالت حصة المدارس العربية أقل من نسبة الطلاب العرب في التعليم فوق الابتدائي ومن نسبة المدارس العربية في هذه المرحلة. وتجدر الإشارة أن الفجوة في السنوات السابقة كانت أكبر بكثير. ويمكن الاستنتاج، بناء على ذلك، أن حصة الطالبات العربيات من الميزانيات للمدارس العربية فوق الابتدائية أقل من نسبتهن بين مجمل الطلاب في المرحلة فوق الابتدائية. تشكل الطالبات العربيات 12% من مجمل طلاب المرحلة فوق الابتدائية، ويحصلن على 8% فقط من مجمل الميزانيات المدفوعة من قبل وزارة التعليم للمدارس فوق الابتدائية.

يشير فحص فروع تخصص الطالبات العربيات في المدارس فوق الابتدائية إلى أن حصتهن من الميزانية قليلة بالمقارنة مع عددهن، وذلك بسبب مساقات التخصص المتوفرة لهن. وبناء على معطيات وزارة التعليم يتضح أنه يوجد نحو 30 فرع تخصص في المدارس العربية فوق الابتدائية. نستعرض في الجدول أدناه توزيع الطالبات والطلاب العرب حسب فرع التخصص، والميزانيات لكل فرع. نهدف بهذا إلى فحص مدى تمكين التخصصات المقترحة للطالبات العربيات في التعليم فوق الابتدائي الالتحاق بالتعليم الأكاديمي الذي يضمن تغيير مكانتهن الاقتصادية-الاجتماعية. بمساعدة الجدول أدناه يمكننا فحص حصة الطالبات من الميزانية حسب فرع التخصص.

جدول رقم (9) – عدد الطلاب والطالبات حسب الفرع والميزانية لكل فرع في التعليم العربي

اسم الفرع	المساق	عدد الطلاب	ذكور	اناث	الميزانية للفرع	معدل الميزانية للطالب	الميزانية للذكور	الميزانية للاناث
أنظمة طبية	تكنولوجيا	342	114	228	376,330	1,100	125,443	250,887
نظم الاتصالات	تكنولوجيا	3,035	1,371	1,664	3,734,537	1,230	1,687,002	2,047,535
تكنولوجيا عامة	تكنولوجيا	259	95	164	290,582	1,122	106,584	183,998
الميكاترونيك	تكنولوجيا	496	245	251	604,852	1,219	298,768	306,084
نظم التكنولوجيا الحيوية	تكنولوجيا	1,499	497	1,002	1,855,807	1,238	615,301	1,240,506
نظم تخطيط وبرمجة	تكنولوجيا	5,110	2,186	2,924	5,994,030	1,173	2,564,178	3,429,852
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	تكنولوجيا	689	528	161	887,639	1,288	680,222	207,416
اتصالات الكترونية	تكنولوجيا	2,269	1,008	1,261	2,636,691	1,162	1,171,346	1,465,345
الهندسة الكهربائية والطاقة	تكنولوجيا	33	33	0	55,614	1,685	55,614	0
هندسة سيارات – الكترونيكة وكهرباء سيارات	تكنولوجيا	36	36	0	60,155	1,671	60,155	0
هندسة سيارات – مكيانكا السيارات	تكنولوجيا	85	85	0	148,358	1,745	148,358	0
صيانة النظم الميكانيكية	تكنولوجيا	113	111	2	155,018	1,372	152,274	2,744
تصميم هندسي للمباني	تكنولوجيا	283	163	120	320,959	1,134	184,863	136,096
حسابات	تكنولوجيا	1,846	750	1,096	2,190,168	1,186	889,830	1,300,338
نظم مراقبة المناخ	تكنولوجيا	109	109	0	205,300	1,883	205,300	0
أنظمة القيادة السيطرة والمراقبة	تكنولوجيا	2,155	1,638	517	2,898,432	1,345	2,203,077	695,355
نظم الحوسبة والرقابة	تكنولوجيا	189	129	60	357,070	1,889	243,715	113,356
نظم ميكانيكا السيارات	تكنولوجيا	1,380	1,362	18	2,023,687	1,466	1,997,291	26,396
نظم السيارات المحوسبة	تكنولوجيا	883	882	1	1,293,092	1,464	1,291,627	1,464
نظم الرسم واالتصميم بمساعدة الكمبيوتر	تكنولوجيا	629	437	192	859,711	1,367	597,287	262,424

اسم الفرع	المساق	عدد الطلاب	ذكور	اناث	الميزانية للفرع	معدل الميزانية للطالب	الميزانية للذكور	الميزانية للاناث
إدارة الانتاج	تكنولوجيا	33	21	12	33,137	1,004	21,087	12,050
إدارة فنادق	تكنولوجيا	120	54	66	123,920	1,033	55,764	68,156
إدارة الموارد البشرية	تكنولوجيا	2,855	1,383	1,472	3,401,104	1,191	1,647,540	1,753,564
إدارة تجارية – محاسبة ومعاشات	تكنولوجيا	14	1	13	25,468	1,819	1,819	23,468
إدارة تجارية - إدارة قانونية	تكنولوجيا	7	0	7	11,797	1,685	0	11,797
إدارة سياحية	تكنولوجيا	33	16	17	49,919	1,513	24,203	25,716
تمريض	تكنولوجيا	764	249	515	883,108	1,156	287,819	595,289
تصميم	تكنولوجيا	941	336	605	1,261,194	1,340	450,331	810,863
تصميم الشعر ومستحضرات التجميل	تكنولوجيا	232	38	194	370,966	1,599	60,762	310,204
موضة وملابس	تكنولوجيا	155	43	112	170,077	1,097	47,183	122,894
فنون الطبخ والخبيز الفندقي	تكنولوجيا	142	96	46	176,654	1,244	119,428	57,226
تركيز مواضيع نظرية	نظري	18,430	8,963	9,467	17,908,615	972	8,709,437	9,199,179
تركيز مواضيع نظرية-علمية	نظري	11,335	4,172	7,163	10,817,671	954	3,981,590	6,836,081
تعليم وارشاد	نظري	421	115	306	637,722	1515	174,200	463,523
تربية رياضية	نظري	333	157	176	335,481	1,007	158,170	177,311
تربية للطفولة المبكرة	نظري	1,735	162	1,573	2,112,779	1,218	197,274	1,915,505
تربية بيئية	نظري	4,436	1,927	2,509	4,769,498	1,075	2,071,872	2,697,627
زراعة	نظري	482	217	265	611,436	1,269	275,273	336,163
المجموع الكلي		**63,908**	**29,729**	**34,179**	**70,648,578**	**1,105**	**33,561,987**	**37,086,412**
النسبة من المجموع الكلي			**46.52%**	**53.48%**			**47.51%**	**52.49%**

ملاحظة: المعطيات تمثل تقريباً 95% من الطلاب في المدارس الثانوية، وتعتمد على مواقع وزارة التعليم (بمباط رحاب وميتار) وعلى معطيات تم الحصول عليها من وزارة التعليم. قمنا بمقارنة معطيات توزيع الطلاب حسب الجنس وفرع التخصص (معلومات وزارة التعليم) وبين معطيات الميزانيات التي تحصل عليها المدارس العربية فوق الابتدائية (من موقع ميتار). ثمة انحراف طفيف في المعطيات حول عدد الطلاب في نوعي البيانات، لكنه انحراف لا يؤثر بشكل جذري على احتساب معدل الميزانية لكل طالب في الفروع المختلفة.

يشـير تحليل فـروع التخصص في المدارس العربية فـوق الابتدائية إلى أن المعدل العـام لميزانية لكل طالب هو 1,105 شـاقل، وان 41% من مجمل الطلاب العرب يتعلمون في المسـاق التكنولوجي و 59% منهم في المسـاق النظري. معدل الميزانية لكل طالب في المسـاق التكنولوجي هو 1,251 شاقل، مقابل 1,001 شاقل لـكل طالب في المسـاق النظري. تتغـيّر النتائج عندما نفحص توزيع الطلاب في كل مسـاق تعليمي (نظري وتكنولوجي) حسـب الجنس. ويتضح أن 37% من الطالبـات العربيات يتخصصن في فروع التكنولوجيا، بينمـا 63% منهن يتخصصن في الفروع النظرية. بالمقابل، 47% من الطلاب العرب يتخصصون في فروع التكنولوجيا و 53% منهم في المجال النظري. تشكل الطالبات العربيات 58% من مجمل الطلاب في المجال النظري، و 47% من طلاب المجال التكنولوجي. ثمة أهمية من ناحية الميزانيات لمثل هذا التوزيع، حيث أن معـدل الميزانية لكل طالب في الفروع التكنولوجية أعلى من معدل الميزانية للطالب في الفروع النظرية. عليه نجد أن الطالبات العربيات يحصلن على ميزانيات أقل من الطلاب العرب.

زيادة على ذلك، فإن فحص توزيع الطلاب حسـب الفروع يشـير إلى أن غالبية الطالبات العربيات في المساق النظـري، الذي يحصل على ميزانيات أقل من الفـروع التكنولوجية، يتعلمن في الفروع ذات الميزانيات الأقل ضمن الفروع النظرية.

العدد الأكبر من الطالبات العربيات في فروع "تركيز الفروع النظرية" و "تركيز الفروع النظريه-العلمية"، والتي تعتبر فروعا تقليدية رغم الفرق بينهما. بالمقابل، قلة فقط من الطالبات العربيات يخترن التخصص في فـروع تكنولوجيـة أو في فروع العلـوم المتطورة – وهي مجالات تحصل عـلى ميزانيات أعلى من الفروع النظرية. على سبيل المثال في الفروع التكنولوجية (164 طالبة)؛ في فروع الميكاترونيك (251 طالبة)؛ نظم التكنولوجية الحيوية (1,002)؛ نظم القيادة والطاقة والسـيطرة (517)؛ نظم الاتصالات (1,664)؛ نظم تخطيـط وبرمجـة (2,924). رغم وجود تمثيل للطالبـات في هذه الفروع، ومهما كان قليلا، إلا أن نسـبة الطالبات العربيات اللواتي يواصلن الدراسـة الأكاديمية في مجالات العلوم المتطورة والتكنولوجيا قليلة جداً (أنظر الجدول رقم 9)، وغالبية الطالبات العربيات يدرسن في كليات العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية.

بخصوص جهاز التعليم اليهودي، لقد تم فحص توزيع الطلاب حسب الجنس في كل المدارس التي تحصل عـلى ميزانيات من وزارة التعليم وحسـب فرع التخصص. تسـتند معطيات الميزانيـات التي تحصل عليها المدارس اليهودية فوق الابتدائية، وكذلك معطيات توزيع الطلاب حسب الجنس وفرع التخصص، على عينة عشوائية من 15 مدرسة من مختلف المناطق في إسرائيل. تشير المعطيات إلى وجود تشكيلة كبيرة من فروع التخصص للمتوفرة للطلاب اليهود، وهي أوسع بشكل كبير بالمقارنة مع جهاز التعليم العربي.

بناء على المعطيات في الجدول رقم (10)، فإن 66.6% من الطلاب اليهود في المدارس فوق الابتدائية يتعلمون في فـروع نظرية، 32% منهـم في فروع تكنولوجية. أيضاً لدى فحص التوزيع حسـب الجنس نحصل على نفس النسـب تقريباً. أما بخصوص معدل الميزانية للطالب اليهودي حسـب فرع التخصص فقد وجدنا أن الميزانيات للطالبة اليهودية أكبر بكثير من الميزانيات في التعليم العربي (جدول رقم 11).

جدول رقم (١٥) – توزيع الطلاب اليهود حسب الجنس وفرع التخصص

اسم الفرع	المساق	طلاب	طالبات	المجمل
غير مُعرّف	-	1,662	2,213	3,875
نظم الرسم واالتصميم بمساعدة الكمبيوتر	تكنولوجي	1,767	346	2,113
صيانة النظم الميكانيكية	تكنولوجي	88	3	91
نظم ميكانيكا السيارات	تكنولوجي	778	43	821
نظم محوسبة للسيارات	تكنولوجي	344	1	345
هندسة سيارات – مكيانكا السيارات	تكنولوجي	155	12	167
هندسة سيارات – الميكاترونيك	تكنولوجي	210	15	225
هندسة سيارات – نظم طياران	تكنولوجي	113	29	142
هندسة سيارات – ميكانيكا بحرية	تكنولوجي	23	1	24
هندسة سيارات – ميكانيكا سيارات	تكنولوجي	195	0	195
هندسة سيارات – الكترونكيا وكهرباء سيارات	تكنولوجي	48	0	48
نظم الحوسبة والرقابة	تكنولوجي	1,176	132	1,308
نظم حوسبة	تكنولوجي	283	59	342
نظم اتصالات	تكنولوجي	4,950	1,174	6,124
هندسة الكترونيكا وحواسيب – نظم الكترونيكا	تكنولوجي	1,486	216	1,702
هندسة الكترونيكا وحواسيب – نظم الكترونيكا نظم حوسبة ورقابة –	تكنولوجي	121	4	125
تصميم معماري	تكنولوجي	293	917	1,210
تصميم هندسي للمباني	تكنولوجي	119	118	237
هندسة مبان وتصميم معماري	تكنولوجي	10	19	29
هندسة وتصميم معماري	تكنولوجي	26	95	121
تخطيط وبرمجة نظم	تكنولوجي	7,760	3,596	11,356
هندسة برمجيات	تكنولوجي	349	31	380
نظم بيولوجية حيوية	تكنولوجي	1,821	2,769	4,590
هندسة بيولوجية حيوية	تكنولوجي	5	4	9
إدارة موارد بشرية	تكنولوجي	4,039	6,064	10,103
حسابات	تكنولوجي	1,493	6,388	7,881
إدارة تجارية – إدارة قانونية	تكنولوجي	0	77	77
إدارة تجارية – إدارة طبية	تكنولوجي	3	93	96
إدارة تجارية – محاسبة ومعاشات	تكنولوجي	0	53	53
إدارة انتاج	تكنولوجي	629	564	1,193
إدارة وتسويق	تكنولوجي	1,178	1,170	2,348
سفن بحرية وقبطنة	تكنولوجي	15	2	17
هندسة صناعية وإدارة نظم تشغيل	تكنولوجي	99	59	158
هندسة صناعية وإدارة – لوجستية وتسويق	تكنولوجي	5	4	9

اسم الفرع	المساق	طلاب	طالبات	المجمل
إدارة سياحة	تكنولوجي	202	252	454
إدارة فنادق	تكنولوجي	80	95	175
تصميم	تكنولوجي	3,875	8,893	12,768
موضة وملابس	تكنولوجي	54	1,867	1,921
تصميم الشعر وتجميل	تكنولوجي	325	795	1,120
نظم تلفزة وسينما	تكنولوجي	414	450	864
نظم تصوير	تكنولوجي	544	321	865
نظم تلفزة وسينما	تكنولوجي	28	46	74
تمريض	تكنولوجي	7	28	35
نظم طبية	تكنولوجي	489	585	1,074
تعليم للطفولة المبكرة	نظري	95	541	636
تعليم وارشاد	نظري	0	5	5
نظم بحرية	تكنولوجي	140	97	237
تركيز تكنولوجيا	تكنولوجي	919	649	1,568
اتصالات الكترونية	تكنولوجي	2,119	3,485	5,604
اعلانات وعلاقات عامة	تكنولوجي	206	385	591
نظم طيران	تكنولوجي	552	237	789
ميكاترونيك	تكنولوجي	1,748	394	2,142
ديناميكا حرارية فية بحرية	تكنولوجي	104	25	129
نظم قيادة ورقابة	تكنولوجي	4,061	576	4,637
نظم رقابة المناخ	تكنولوجي	14	0	14
هندسة كهرباء رقابة وطاقة	تكنولوجي	534	33	567
فنون الطبخ والخبير الفندقي	تكنولوجي	335	194	529
تكنولوجيا معلومات واتصالات	تكنولوجي	1,628	170	1,798
تركيز مواضيع نظري-علمي	نظري	14,077	16,715	30,792
تركيز مواضيع	نظري	68,775	63,715	132,490
تربية رياضية	نظري	1,705	1,046	2,751
تربية بيئية	نظري	1,422	968	2,390
علوم وفنون	نظري	280	430	710
موسيقى	نظري	1,614	1,468	3,082
الرقص	نظري	34	1,180	1,214
زراعة علمية	نظري	1,130	1,013	2,143
زراعة مناطقية	نظري	1,644	2,326	3,970
زراعة	نظري	4,510	4,184	8,694
المجموع الكلي		**144,907**	**139,439**	**284,346**
		50.96%	49.04%	

تشـير المعطيـات إلى أن المعدل العـام للميزانية للطالب في التليم العبري حسـب الفرع هو 1,328 شـاقل، مقابل 1,105 شـاقل للطالب العربـي. معدل الميزانية للطالب في الفروع التكنولوجية هو 1,459 شـاقل، مقابل 1,251 شاقل للطالب العربي، أي أن الطالب اليهودي يحصل على ميزانية أكثر بـ %16 من الطالب العربي. معدل الميزانية للطالب اليهودي في الفروع النظرية هو 1,257 شاقل، مقابل 1,001 شاقل للطالب العربـي في نفـس الفروع، أي أكثر مـن الطالب العربي بـــ %25. كما يتضح من المعطيـات أنه في فروع التخصـص التي تضم أكبر عدد من الطالبات (العربيـات واليهوديات)، فأنه يوجد فرق ملحوظ في ميزانية فـرع التخصص بين التعليـم العربي والتعليم اليهودي. فمثـلاً، في فرع تركيز المواضيـع النظرية ميزانية الطالـب اليهودي هي 1,433 شـاقل، مقابل 972 شـاقل للطالب العربـي. أي أن الطالب اليهودي يحصل على ميزانية تزيد بـ %47 عن الميزانية التي يحصل عليها الطالب العربي؛ في فرع تركيز المواضيع العلمية الفرق هو %14، أي 1,085 شـاقل للطالب اليهودي، مقابل 954 للطالب العربي. هذا ونجد نفس الوضع تقريباً في جميع المساقات.

جدول رقم (11)- عدد الطلاب والطالبات حسب فروع التخصص وميزانية كل فرع (عينة من 15 مدرسة يهودية)

إسم الفرع	المساق	عدد الطلاب	ذكور	إناث	المبلغ	المعدل
هندسة معمارية	تكنولوجي	91	24	67	115,734	1,272
موضة وملابس	تكنولوجي	35	8	27	69,373	1,982
هندسة الكترونية وحاسوب – نظم الكترونية	تكنولوجي	59	48	11	116,315	1,971
هندسة بناء وتصميم معماري – هندسة معمارية	تكنولوجي	30	11	19	58,842	1,961
هندسة ميكانيا – مكيانيكا سيارات	تكنولوجي	60	60	0	115,509	1,925
هندسة سيارات –هندسة ميكاترونيات	تكنولوجي	24	22	2	46,203	1,925
هندسة برمجيات	تكنولوجي	15	15	0	29,769	1,985
هندسة صناعية وإدارة – لوجستية وتسويق	تكنولوجي	9	5	4	17,861	1,985
تربية رياضية	نظري	258	154	104	292,438	1,133
تربية بيئية	نظري	86	42	32	95,850	1,115
زراعة عامة	نظري	315	121	186	409,185	1,299
زراعة مناطقية	نظري	217	75	142	238,674	1,100
زراعة علمية	نظري	59	45	14	69,409	1,176
محاسبة	تكنولوجي	224	134	102	278,463	1,243
تكنولوجيا عامة	تكنولوجي	80	64	13	102,952	1,287
علوم وفنون	نظري	54	18	36	60,587	1,122
موسيقى	نظري	164	101	51	189,071	1,153
رقص	نظري	132	0	128	143,581	1,088
مياكترونيك	تكنولوجي	370	237	60	527,090	1,425
نظم بيولوجية حيوية	تكنولوجي	333	150	199	442,224	1,328
نظم إدارة ورقابة	تكنولوجي	145	120	25	250,747	1,729
نظم تلفزيون وسينما	تكنولوجي	46	15	27	61,509	1,337
نظم تلفزيون وسينما	تكنولوجي	32	12	20	62,048	1,939
نظم حواسيب	تكنولوجي	17	13	4	22,434	1,320
نظم محوسبة ورقابة	تكنولوجي	122	96	4	158,089	1,296
نظم ميكانيكا سيارات	تكنولوجي	137	136	1	247,134	1,804
نظم الرسم واالتصميم بمساعدة الكمبيوتر	تكنولوجي	102	65	36	201,672	1,977
نظم تصوير	تكنولوجي	40	10	15	50,500	1,263
نظم طبية	تكنولوجي	81	32	51	100,834	1,245
نظم اتصالات	تكنولوجي	198	176	22	276,580	1,397
إدارة وتسويق	تكنولوجي	81	27	54	104,183	1,286

إسم الفرع	المساق	عدد الطلاب	ذكور	إناث	المبلغ	المعدل
إدارة موارد بشرية	تكنولوجي	173	110	83	314,591	1,818
إدارة تجارية – محاسبة ومعاشات	تكنولوجي	18	0	18	35,305	1,961
إدارة سياحية	تكنولوجي	21	13	8	42,473	2,023
تصميم	تكنولوجي	450	118	332	642,620	1,428
تركيز مواضيع	نظري	3,390	1,386	1,842	4,859,169	1,433
تركيز موزاضيع نظرية علمية	نظري	2,787	1,310	1,394	3,024,942	1,085
تخطيط وبرمجة نظم	تكنولوجي	652	462	185	859,685	1,319
اتصالات الكترونية	تكنولوجي	373	126	246	513,412	1,376
غير مُعرّف	–	2	0	0	1,962	981
المجموع الكلي		**11,480**	**5,561**	**5,564**	**15,247,057**	**1,328**

هنالك فجوات بارزة وهامة بين جهازي التعليم اليهودي والعربي، بين الطالبات العربيات وبين الطالبات اليهوديات، وبين الطالبات العربيات وبين المعدل القطري. لكن هذه الفجوات ليست المسألة المركزية الوحيدة التي نريد معالجتها هنا. الأسئلة التي نبغي طرحها في هذه الورقة هي: هل تتخذ وزارة التعليم سياسة هدفها تغيير الوضع الاقتصادي للنساء العربيات؟ ما هي حصة الطالبات العربيات من ميزانية الوزارة، وما هي المبالغ المطلوبة لتنفيذ سياسة تعلم قادرة على إحداث التغيير في الوضع الاقتصادي النساء العربيات؟ في ظل عدم توفر معطيات حول الرصد العام للميزانيات من قبل وزارة التعليم لجهاز التعليم العربي، وفي ظل التحصيل المتدني للتعليم العربي، يمكن القول أن الجواب على السؤال الأول هو بالنفي. فجهاز التعليم لا يشكل أداة لتحسين الوضع الاقتصادي للنساء العربيات.

مقياس آخر للمقارنة بين جودة التعليم التكنولوجي العربي وبين هذا المجال في المدارس اليهودية، هو نسبة النجاح في امتحانات البجروت واستيفاء شروط الحد الأدنى للجامعات. في دراسة لتسيبي بوخنيق وبيله زلمنوبيتش تمت مقارنة بين هذه المقاييس للعام 2003–2004. وقد توصلت الباحثتان إلى وجود فروق ملحوظة بين نسبة نجاح الطلاب العرب ونسبة نجاح الطلاب اليهود (جدول 12).

جـدول رقـم (12) – المتقدمون للامتحـان من التعليم التكنولوجي، مسـتحقو البجروت ومستوفو شروط الحد الأدنى للجامعات 2003-2004

	المتقدمون للامتحانات	مستحقو شهادات البجروت		مستوفو شروط القبول للجامعات		
المجموع الكلي للعام 2003–2004	نسبة المتقدمين للامتحان من بين طلاب الثواني عشر	نسبة مستحقي البجروت من بين الممتحنين	نسبة المستحقين من بين طلاب الثواني عشر	النسبة من بين طلاب الثواني عشر	النسبة من بين المستحقين	النسبة من بين الممتحنين
التعليم اليهودي	81.9	68.6	56.2	46.6	83.0	56.9
تكنولوجي	75.2	59.7	44.9	34.7	77.4	46.2
التعليم العربي	88.6	54.1	47.9	29.7	62.0	33.5
تكنولوجي	81.2	48.9	39.7	27.1	68.2	33.4

المصدر: تسـيبي بوخنيق وبيله زلنوبيتش، «قوى عاملة علمي وتكنولوجي في إسرائيل: مواضيع مختارة القسـم ب»، مؤسسـة نئمان، التخنيون، 2009.

تشـير المعلومات إلى أن نسـبة مستحقي شـهادة البجروت من بين الممتحنين في التعليم التكنولوجي ونسبة مستوفي شروط الحد الأدنى للجامعات لدى الطلاب العرب أقل مما هي لدى الطلاب اليهود (48.9% مقابل 59.7%، و 68.2% مقابل 77.4% على التوالي). بناء على معطيات مؤسسة الاحصاء المركزي لعام 2010، فإن نسـبة الطلاب العرب المسـتحقين لشـهادات البجروت من التعليم التكنولوجي قد ارتفعت إلى 51%. وارتفعـت لـدى الطلاب اليهود إلى 63.4% (كتاب الإحصاء السـنوي لعام 2011، جـدول 8.24). أي، أن التعليم التكنولوجي العربي متدن بالمقارنة مع التعليم اليهودي، من ناحية استحقاق شهادة البجروت ومن ناحية استيفاء شروط القبول للجامعات على حد سواء.

أهمية التعليم التكنولوجي العلمي المتطور ليست غريبة بالنسبة لجهاز التعليم الإسرائيلي. فلقد شغلت هذه المسـألة متخذي القرارات في وزارة التعليم. ومنذ الثمانينيات أقميت عدة لجان، لبحث جودة برامج التعليم التكنولوجي وقدمت توصياتها. وكلها شددت على أهمية الموضوع وأوصت بتخصيص الموارد، تجديد برامج التعليـم وملاءمة التعليـم للتكنولوجيا الحديثة، وذلك بهدف ملاءمته لسـوق العمل ومتطلباته المتغيّرة. في عام 1992 أوصت لجنة هراري لفحص التعليم التكنولوجي بتوسـيع مجالات العلوم والتكنولوجيا وزيادة الاسـتثمارات بهـا (رونين تكفا 2006). وحسـب هـذه اللجنة فإن المعلومات الأساسـية في مجـال العلوم والتكنولوجيا ضرورية للنهوض في الفئات السكانية المستضعفة، ويجب تكريس جهدة خاصة لتنفيذ الأمر. تملك وزارة التعليم تجربة غنية في تخطيط وتنفيذ مشاريع تشجيع التعليم التكنولوجي، لكن هذه المشاريع اسـتثنت التعليم العربي. تطبيق هذه المشـاريع في المدارس العربية من خلال التأكيد على تشجيع الطالبات العربيـات عـلى الالتحاق بهذه المجالات، إضافة إلى منالية هذه المسـاقات في التعليم العربي، قادر على زيادة عـدد الطالبات العربيـات المتخصصات في هذه الفروع، بل ويمكن أن يغيّر مـن اختصاصاتهن الأكاديمية.

فمن بين المشــاريع التي بادرت إليهــا وزارة المعارف، زيادة ميزانيات التعليــم التكنولوجي؛ تطوير برامج ومــواد تعليــم في هذا المجــال؛ منذ عام 2003 يتم تطبيــق عملية إصلاح في التعليــم التكنولوجي، حيث يتم التركيز على التكنولوجيا العلمية والعلوم، ويتم إكســاب الطلاب مهارات ومضامين تكنولوجية بما يتناســب مع الاحتياجات العصرية، وفي نظرة مســتقبلية إلى الأكاديمية، الســوق والصناعات. وهنالك مشاريع أخرى تهدف إلى تشــجيع الطــلاب على تعلم مواضيع علمية وتكنولوجية بمســتوى عالٍ. يتــم تطبيق غالبية هذه المشــاريع بالتعاون مع مؤسســات أكاديمية وصناعية. على ســبيل المثال نذكر مشروع "جيل المســتقبل في الهايتــك والصناعــة"، المشــترك لكل مــن وزارة التعليم وإتحــاد الصناعيين؛ مشروع "العلمــاء الصغار"، بمشــاركة كل مــن وزارة التعليم ومتحف العلوم في القدس وكلية هداســا وغيرها. كمــا تنفذ وزارة التعليم مشــاريع بالتعاون مع مؤسســة الجيش، مثل مشروع "عتيديم"، مشروع "أوفكيم" و "مروم تكنلوجيا". وهنالك أيضاً مشروع "قفزة إلى الصناعة" وهو برنامج يشمل آفاق عمل لطلاب لم يوفر لهم جهاز التعليم في الماضي حلولا مناسبة. يشمل هذا البرنامج يوما تعليميا واحدا في الأسبوع في الصناعات المختلفة؛ مشروع "فني وبجروت"، هو مشروع مشــترك لاتحاد الصناعيين وســلطة التعليم التكنولوجي. ينهي المشاركون في هــذا البرنامج الصف الثاني عشر ويحصلون على شــهادة فني في مواضيع مطلوبة في الســوق: الكترونكيا، ميكانيكيــات وحواســيب، إضافة إلى شــهادة بجروت. زيادة عــلى ذلك، فقد تمت إقامــة مراكز تكنولوجية مناطقية في الشمال والجنوب، وذلك لزيادة عدد الطلاب في التعليم التكنولوجي الذي يدمج التعلم والتجربة العمليــة. كمــا أقامت وزارة التعليم جهاز تنســيق مــع الجيش، ويهــدف إلى ملاءمة التعليــم التكنولوجي ومضامينــه مع الاحتياجات المتغيّرة للجيش. مشروع آخر هو "تعزيز مجال الروبوتات"، حيث يتم كشــف الطــلاب في المراحل المبكرة على عالم الروبوتات، بهدف تشــجيع التفكير في هذا المجال. وثمة مشروع لاعادة تأهيل المتسربين من مجال الهايتك، بحيث يقدم لهم تعليما تكنولوجيا بالتعاون مع وزارة المالية. يطبق هذا المشروع كجزء من مشروع تعزيز الصناعات المتقدمة[6].

بناء على معلومات نشرتها وزارة التعليم ودراسة لوحدة البحث التابعة للكنيست، هنالك مشروع جدي يتم يتطبيقه في السنوات الأخيرة، هو مشروع «طوف» لتعزيز التعليم التكنولوجي (جورن ونتان 2008). يشير موقع المشروع إلى وجود 33 مدرسة مشاركة في هذا المشروع، بحيث يقوم مصنع معين بمرافقة كل واحدة من المدارس المشاركة. فقط سبع مدارس عربية تشارك في هذا المشروع، ثلاث منها في النقب، وفقط مدرسة عربية واحدة حصلت على مصنع مرافق. بالمقابل، لكل مدرســة يهودية مشــاركة يوجد مصنع مرافق. تدل هذه المعلومات على وجود التوجه الجدي لهذا المشروع، وتدل أيضاً على مستوى تطبيقه في التعليم العربي. اســتنادا الى الواقع والنائــج على الارض، يمكن الادعاء أن وزارة التربية والتعليــم الإسرائيلية لا تعمل كفاية من اجل تشجيع التعليم التكنولوجي العلمي المتطور في المدارس العربية. بعض المشاريع التي ذكرناها هنا

6 موقع وزارة التعليم: http://cms.education.gov.il/EducationCMS/Units/MadaTech/tochnit_astrategit/hazon_verazional.htm

لا يتـم تطبيقها في التعليم العربي. بهدف تطبيق هذه المشـاريع يجـب تحديث برامج التعليم، ترجمة مواد تعليمية، تأهيل المعلمين وإعدادهم. كما يجب الاستثمار بشكل جدي في المختبرات، وبتأهيل الطلاب ومنحهم إمكانيـة مواصلة التعليم للصفوف الثالـث والرابع عشر في مجال التخصـص التكنولوجي. ويوصى بالقاء مهمـة تطبيق هذه البرامج عـلى عاتق مديرية تعليم تقام خصيصـا في وزارة التعليم، وبالتعاون مع ممثلي المجتمع العربي، وذلك بهدف تعزيز التعليم التكنولوجي في المدارس العربية، ولتشجيع الطالبات العربيات للتخصص في هذه المجالات.

توصيات سياسية

يشـكل تحصيـل الطالبات العربيات في إسرائيـل وتأثير ذلك على إمكانية إنخراطهن في سـوق العمل، وعلى مكانتهـن الاجتماعية، مسـألة هامة في هـذا المشروع. اكتسـاب التعليم هو أحد الأدوات الأساسـية للحراك الاجتماعي-الاقتصادي، ولتحسين جودة الحياة في كل مجتمع، وكم بالحري في مجتمعات الأقليات القومية. مع ذلك، ورغم الارتفاع المتزايد في مسـتوى تعليم النسـاء العربيات، ورغم ارتفاع نسـبة النسـاء العربيات العاملات في السـنوات الأخيرة، ما زالت نسـبتهن بين النسـاء العاملات متدنية وكذلك مكانتهن الاجتماعية والاقتصادية.

من أجل جسر الفجوات بين المجتمعين اليهودي والعربي في إسرائيل، ومن أجل تعزيز مكانة النساء العربيات في إسرائيل، ثمة حاجة ماسـة لتخصيص الموارد والنهوض في التعليم العربي عامة، وتعزيز مكانة النسـاء بشـكل خاص. وهناك حاجة لتخصيص ورصد ميزانيات ليس فقط لسماواة الميزانيات بين التعليم العبري والتعليـم العربـي، لأن مثل هذه المسـاواة لن تحل المشـكلة برأينا، فالمطلوب هو ميزانيات حسـب الحاجة، لتكون كفيلة بجسر الفجوات المتراكمة منذ ستين عاما وأكثر بين جهازي التعليم.

ومن أجل رفع مسـتوى رأس المال البرشي وتغيير المكانة الاقتصادية والاجتماعية للنساء العربيات ودمجهن في عمليـة النمو والتطوير، ثمة حاجة لتعديل مسـاقات التخصصات في جهـاز التعليم، ورفع وعي الطلاب والطالبات لأهمية اختيار التخصصات المناسبة لمواصلة التعليم الأكاديمي في المواضيع التي تستجيب لحاجة سـوق العمل. يتطلـب مثل هذا التغيير إتخاذ خطـوات جذرية من قبل الحكومة ووزارة التعليم، بواسـطة تخصيص الميزانيات والموارد لتحقيق هذه الغايات، وكذلك من قبل مؤسسات مركزية في المجتمع الفلسطيني، مثل التنظيمات النسـائية. على هذه المؤسسات العمل على تشجيع الطالبات على إختيار تخصصات جديدة. كمـا يتطلب الأمر تدخلا من قبل مؤسسـات وتنظيمات فلسـطينية سياسـية. ويتطلب الأمـر العمل داخل المدارس نفسـها، بهدف تشجيع الطالبات وتوجيههن للتخصص في تلك المواضيع. وثمة ضرورة للعمل على مستوى المجتمع الفلسطيني كله بهدف تعزيز الوعي لأهمية هذه المسألة .

مـن الواضـح لنا، أنـه إضافة إلى ضرورة تغيير مسـارات التخصـص في المدارس العربيـة، ثمة اختلاف في

احتياجــات الطالبات العربيات بناء على المكان الجغرافي على ســبيل المثال. هــذه الاختلافات تتطلب معاجلة خاصة ومنفصلة. لا تتسع هذه الورقة لتشخيص ومعالجة جميع القضايا التي تواجهها الطالبات العربيات، ولا يمكن لهذه الورقة أن تتطرق لجميع المشاكل.

ملاحق

جدول رقم (1) - عمالة النساء العربيات حسب الفرع الاقتصادي

الفرع الاقتصادي	1990	1995	2001	2010
زراعة	4.2	2.2	1.2	1.2
صناعة	32.4	16.8	12.1	9.2
كهرباء وماء	–	–	–	
بناء	0.7	1.2	0.8	1.4
التجارة في الجملة والمفرق	6.6	6.6	12.8	11.1
خدمات ضيافة وطعام	شامل	1.7	2.6	1.7
مواصلات، تخزين واتصالات	1	1.0	1.6	2.2
البنوك، الأمن ومؤسسات مالية أخرى	7	5.6	1.4	1.8
خدمات تجارية	شامل	1.3	7.1	4.5
إدارة عامة	40	2.8	3	2.3
تعليم	شامل	26	35.2	44.3
خدمات طبية، رفاه وتمريض	شامل	12	17.2	13.8
خدمات جماهيرية، اجتماعة، شخصية وغيرها	5	5	4.6	3.3
خدمات بيوت من قبل أفراد + غير معروف		18		3.2

جدول رقم (2) – عمالة النساء العربيات حسب المهن

مستوى العمالة	1990	1995	2001	2010
مهن علمية/ أكاديمية	3.7	6.4	11	15.5
مهن حرية، فنية	27.4	21.1	28.4	31.6
مدراء	0	1	0.8	0.8
موظفون	15.1	16.7	20.7	14.0
موظفو مبيعات وخدمات	20.3	21.8	19	17.6
أعمال يدوية وحرف	26.9	14	9.4	10.2
أعمال غير مهنية	6.6	9.0	9.6	8.6

אגודת הגליל - האגודה הערבית הארצית למחקר ושירותי בריאות

ריכאז - בנק המידע על החברה הפלסטינית בישראל

מדה אל-כרמל - המרכז הערבי למחקר חברתי יישומי

אעלאם - מרכז תקשורתי לחברה הערבית פלסטינית בישראל

תקציב משרד החינוך והשתתפות נשים ערביות בשוק העבודה בישראל

ניתוח מגדרי ואתני

נייר מדיניות

אמטאנס שחאדה

פואד מעדי

דיצמבר 2011

פרויקט זה ממומן על ידי האיחוד האירופי

פרסום זה אינו מייצג את העמדה הרשמית של הנציבות האירופית או של מוסדות האיחוד.
הנציבות אינה אחראית בשום אופן לתוכן פרסום זה.

תקציב משרד החינוך והשתתפות נשים ערביות בשוק העבודה בישראל
ניתוח מגדרי ואתני

כתיבה: אמטאנס שחאדה ופואד מועדי
עריכה לשונית: רן שפירא
עיצוב והפקה: ואיל ואכים

פרסום זה הופק בזכות התמיכה של האיחוד האירופי

שפרעם 2011

© כל הזכויות שמורות לאגודת הגליל - האגודה הערבית הארצית למחקר ושירותי בריאות
ת.ד 330 שפרעם, טלפון 04-9861171; פקס 04-9861173 admin@gal-soc.org

החומרים בפרסום זה הם על דעתם של הכותבים בלבד, והם לא משקפים בהכרח את עמדת אגודת הגליל- ריכאז בנק המידע.

תוכן ענינים

פתח דבר	39
מבוא	40
אתגר ההשתתפות של נשים ערביות בשוק העבודה	34
הגדרת הבעיה: המצב הקיים	45
רמת ההשכלה: חרב פיפיות	94
המצב הקיים: תקציבים לא הולמים	55
מתודולוגיה	55
ממצאים	56
המלצות מדיניות	68
נספחים	70

טבלאות וגרפים	
טבלה 1: נשים ערביות לפי רמת השכלה	48
טבלה 2: השתתפות בכוח העבודה לפי רמות השכלה - נשים ערביות	48
טבלה 3: מועסקות ערביות לפי רמות השכלה	49
גרף 1: שכר ממוצע לפי לאום מין והשכלה	51
טבלה 4: תלמידים ותלמידות ערבים לפי הצלחה בבגרות ועמידה בתנאי הסף של האוניברסיטאות 2009	52
טבלה 5: סטודנטים ערבים באוניברסיטאות בישראל לפי תחום לימודים 2008/2007	53
טבלה 6: התפלגות תחומי לימוד: סטודנטים ערבים וכלל ארצי 2007-2008 (%)	54
טבלה 7: תקצוב משרד החינוך לבתי ספר	57
טבלה 8: חלקן של מערכות החינוך בתקציבים (%)	58
טבלה 9: מספר התלמידים והתלמידות לפי מגמות והתקציב בכל מגמה בחינוך הערבי	59
טבלה 10: חלוקת התלמידים לפי מגמות ומגדר בחינוך היהודי	62
טבלה 11: מספר התלמידים והתלמידות לפי מגמות והתקציב לכל מגמה (מדגם של 15 בתי ספר יהודיים)	64
טבלה 12: נבחנים בחינוך הטכנולוגי, זכאים ועומדים בדרישות הסף של האוניברסיטאות לפי מערכת חינוך 2004/2003	66
טבלה 1: תעסוקה לפי ענפים כלכליים - נשים ערביות	70
טבלה 2: תעסוקה לפי משלח יד - נשים ערביות	70

פתח דבר

בעשורים האחרונים בלט תפקידו של התקציב ביצור פערים כלכליים ופוליטיים בין קבוצות האוכלוסייה השונות, והתווית הגבולות של הפעילות הכלכלית ויצירת הסטאטוס של קבוצות האוכלוסייה השונות. בכך הפך ניתוח מדיניות התקציב והשלכותיה הכלכליות והחברתיות, ובדיקת מידת הצדק החלוקתי שהוא מבטא לאחד האמצעים החשובים ביותר במאבק לשוויון וצדק חברתי, כמו גם להגברת השתתפותן של נשים בספירה הציבורית ושיתופן של נשים בתהליך ההתפתחות של החברה בכללותה.

נייר מדיניות זה מתמקד בניתוח מגדרי אתני לתקציב משרד החינוך, והוא מהווה חלק מפרויקט מחקרי רחב יותר בנושא "מרכוז אתניות ומגדר בתקציב המדינה", המבקש להעלות מודעות לנושא התקציב, להגביר שקיפות בהליך התקצוב ולהשיג מקסימום מעורבות ציבורית שוויונית בהליך זה. הפרויקט מתמקד בהבנת המערכת הפוליטית והכלכלית המשפיעה על עוני בקרב נשים ערביות בישראל, תוך כדי לימוד מעמיק של תקציב המדינה בשלושה משרדים עיקריים: משרד הבריאות , משרד התמ"ת ומשרד החינוך. אחד היעדים המרכזיים של הפרויקט הוא לחקור את תהליך התקצוב והתקציב עצמו מתוך שתי הפרספקטיבות – המגדרית והלאומית – במטרה לעודד אימוץ תקציב העונה לצרכי נשים, וכדי לעודד את מקבלי ההחלטות לשקלל היבטים מגדריים אתניים בהכנת התקציב וחלוקת המשאבים הציבוריים. השגת יעד זה עתיד לקדם, לדעתנו, צדק חברתי ושוויון בין גברים ונשים בכלל, ובין גברים ונשים ערבים בפרט. לשם מימוש מטרה זו השתמשנו בכלים של ניתוח תקציב ביחס לשלושה משרדי הממשלה לעיל, אשר זוהו כבעלי השפעה מכרעת על רמות העוני בקרב נשים ערביות.

אנו מודים לאיחוד האירופי על מימון פרויקט זה.

פרויקט מחקרי זה משותף לשלוש עמותות ערביות: אגודת הגליל – האגודה הערבית הארצית למחקר ושירותי בריאות; ריכאז-בנק מידע על החברה הפלסטינית בישראל; מדה אל-כרמל- המרכז הערבי למחקר חברתי יישומי; איעלאם- מרכז תקשורת לחברה הערבית הפלסטינית בישראל.

צוות הפרויקט

מבוא

תקציב המדינה הוא תוכנית העבודה הרחבה והחשובה ביותר של הממשלה. התקציב מבטא את סולם העדיפויות של הממשלה, את מטרותיה, את חלוקת התפקידים בחברה ואת מידת ההשפעה של קבוצות אוכלוסייה שונות על קבלת ההחלטות. תקציב המדינה קובע כמה מקבלים כל קבוצה או מגזר בחברה, באמצעות הקצאת משאבים, וכמה משלמת כל קבוצה באמצעות חלוקת נטל המס. התקציב הוא כלי חשוב לשינוי. ביכולתו להביא לשיפור מצבם של אזרחים מוחלשים שסובלים מעוני וממצוקות אחרות, כמו נשים וקבוצות אתניות שונות, על ידי הקצאת תקציבים או באמצעות מדיניות מיסוי שתעודד קבוצות אלה.

בעשורים האחרונים, ובמיוחד מאז הכנס הבינלאומי הרביעי של האו"ם למעמד הנשים, שנערך בבייג'ינג בשנת 1995, הופנתה תשומת לב מיוחדת להשפעת תקציב המדינה על מצבן הכלכלי של נשים. מאז כנס בייג'ינג קיימת מעין הסכמה כללית, ששילוב נשים בתהליך הצמיחה ושיפור מעמדן הכלכלי דורש מירכוז של סוגיית המגדר (Gender Mainstreaming) בתהליך עיצוב התקציב. כך התקציב יהיה רגיש יותר לצרכים הייחודיים של קבוצות המגדר השונות. גישות מסורתיות להכנת התקציב וליישומו, לעומת זה, לא הבחינו בהבדלים בין נשים לגברים בכל הנוגע לזכויות, לצרכים, לתחומי האחריות וליכולות. גישות מסורתיות יצאו מהנחת הנייטרליות המגדרית (Gender Neutral) והנייטרליות הלאומית, לכאורה, וראו את צורכי כלל האזרחים כזהים. הנייטרליות המדומה היא מחסום המונע את זיהוי הצרכים הייחודיים של גברים ונשים, שאינו מאפשר להבחין בהבדלים במצב הכלכלי וברמת הפיתוח של כל מגדר. בישראל, גישה זאת גם אינה מאפשרת הבחנה בין יהודים לערבים. האי התייחסות להבדלים תרמה לשימור האי השוויון בשני המישורים - המגדרי והלאומי.

לפי סדן (2006), חלקה של האוכלוסייה הפלסטינית בישראל בתוצר הלאומי הגולמי הוא בערך 8%. לטענתו, התוצר הנמוך יחסית של הפלסטינים בישראל הוא תולדה של שני פרמטרים בעייתיים: אחוז המועסקים הערבים הוא כמעט 12% מכלל המועסקים במדינה, בעוד שמשקלו של המגזר הערבי באוכלוסייה הוא כמעט 20%; שיעור ההשתכרות הממוצע של מועסק ערבי הוא כ-69% בלבד מהממוצע הכללי. לפי הנוסחה שמציע עזרא, ובלי להתעלם מהוויכוח הקיים בין כלכלנים בכל הנוגע לשימוש

במשקל העבודה כאינדיקטור לתמ"ג, אפשר לומר כי חלקן של נשים ערביות בתמ"ג הישראלי אינו עולה על 3% והוא נע סביב 25% מהתמ"ג של האוכלוסייה הערבית. הסיבה הישירה לנתון זה היא השתתפותן הדלה של נשים ערביות בשוק העבודה. לדעת מחברי נייר מדיניות זה, ההשתתפות הנמוכה של נשים ערביות בשוק העבודה קשורה, בין היתר, לטיב החינוך שמקבלות תלמידות ערביות ולדפוסי ההתמחות שלהן בשלב הלימודים האקדמיים. חלק מפתרון הבעיה קשור לשינוי תמהיל ההתמחות בבתי הספר. כדי לחולל שינוי כזה דרוש שינוי גם בהקצאת משאבים ותקציבים. נייר מדיניות זה מבקש, אפוא, להתחקות אחרי החסמים הקיימים בתקציב מערכת החינוך העל-יסודי הערבי. חסמים אלה מקשים על שינוי מעמדן הכלכלי של נשים ערביות ועל שילובן בתהליך הצמיחה. המכשול העיקרי קשור ליכולתן של נשים להשתלב בשוק העבודה המודרני, המבוסס במידה רבה על מקצועות הדורשים ידע טכנולוגי ומדעי.

טענתו העיקרית של נייר מדיניות זה היא, שכדי להביא לשיפור במצבן הכלכלי של הנשים הערביות בישראל יש להקנות להן כלים הנחוצים לשילובן בתהליך הצמיחה והפיתוח, באמצעות הגברת השתתפותן בכוח העבודה, שדרוג טיב התעסוקה שלהן לפי ענפים כלכליים ומשלחי יד ושיתופן בתהליך קבלת ההחלטות וקביעת המדיניות. אחד הצעדים הנדרשים להשגת היעדים הללו הוא הכנת תקציב רגיש למגדר וללאום. אחד היעדים של הכנת תקציב רגיש מגדרית הוא להפוך את סוגיות המגדר (ובמקרה שלנו גם צרכים של קבוצות אתניות) לחלק בלתי נפרד מתהליך הכנת התקציב ואישורו. כך אפשר להגיע למצב שבו המשאבים הכספיים מוקצים באופן צודק ויעיל יותר, והצרכים המיוחדים של הקבוצות השונות בחברה מקבלים מענה הולם. אפשר להציע פתרונות בתחום תקציב מערכת החינוך, שיכולים לתרום בראש ובראשונה לשילוב נשים ערביות בתהליך הפיתוח והצמיחה הכלכלית, לשיפור מעמדן התעסוקתי, לשינוי מצבן הכלכלי ולהקטנת רמות העוני שלהן. השגת יעדים הללו תתאפשר, על פי נייר מדיניות זה, באמצעות הקצאת משאבים להגברה ולעידוד של התמחות תלמידות ערביות במגמות ללימוד מקצועות טכנולוגיים ומדעיים חדשים, שבאפשרותם לשנות את תמהיל ההתמחויות האקדמיות של נשים ערביות. שינוי זה יאפשר התמקצעות בתחומים העונים על דרישות שוק העבודה המרכזי-היהודי בישראל ויתרמו לשינוי דפוסי התעסוקה של נשים ערביות בשוק העבודה הערבי המקומי. יעד זה שונה מהמדיניות הקונבנציונלית הרואה בהעלאת אחוז ההצלחה בבגרות ובהשגת תואר

אקדמי - ללא התייחסות לתחום ההתמחות - מענה הולם ליעדים מרכזיים שיכולים לתרום להעלאת ההשתתפות של נשים בשוק העבודה. ברור ששינוי זה, אם יתחולל, לא יפתור את כל בעיות התעסוקה של נשים ערביות, אבל זהו רובד אחד בבניין הפתרונות הדרושים.

אתגר ההשתתפות של נשים ערביות בשוק העבודה

נקודת המוצא של נייר מדיניות זה היא, ששוק העבודה בישראל מחולק ומפוצל בשני מישורים עיקריים. חלוקה אחת היא בין שוק עבודה מרכזי לשוק עבודה פריפריאלי; חלוקה אחרת היא בין שוק עבודה ארצי לשוק עבודה מקומי, שביטויו המעשי הוא קיומן של מובלעת כלכלית ומובלעת תעסוקה לאוכלוסייה הערבית, בדמות שוק עבודה מקומי-אתני (שחאדה 2005). חלוקה כפולה זו, הדינמיקה הפנימית בשוקי העבודה והאינטראקציה ביניהם, קובעת במידה רבה את מאפייני היצע העבודה ואת קשיי התעסוקה שבהם נתקלות האוכלוסייה הערבית בישראל בכלל, והנשים הערביות בפרט. חלוקה זו יוצרת נחיתות וקיפוח מצטברים של הנשים הערביות וקובעת את מאפייניהן האישיים של העובדות, את הביקוש לעבודה, את האבטלה וההשתתפות בכוח העבודה. נקודת התייחסות זו מקרינה על הגדרת הבעיה ועל הפתרונות - היינו, המדיניות הציבורית - שבאמצעותם נעשה ניסיון להתמודד עם אי-הכללתן של נשים ערביות בפיתוח ובהתפתחות הכלכלית, גם בתחום החינוך.

חלוקה זו מגדירה את החסמים המקשים על השתתפותן של נשים ערביות בשוק העבודה. בין היתר, מחקרים מראים שנשים ערביות מעדיפות לעבוד בשוק העבודה המקומי (הערבי). זהו שוק קטן, מספר מקומות העבודה בו מוגבל והיקף הפעילות החקלאית בכלכלה הערבית מצומצם (Lewin-Epstein 1999). גם משתנים דמוגרפיים משפיעים על רמת ההשתתפות שלהן. לפי אבו בדר וגוטליב (2008), מספר רב יחסית של ילדים בבית, רמת השכלה נמוכה והעדר תשתית של תחבורה ציבורית נוחה שתאפשר לנשים לחפש עבודה ביישובים סמוכים, הם גורמים מרכזיים להשתתפות הדלה של נשים ערביות בשוקי העבודה. אחרים ראו במציאות זו אינדיקטור לאי-שוויון תעסוקתי בין יהודים לערבים ולאפליה של ערבים במציאת עבודה, באפשרויות התעסוקה ובמשלחי היד שבהם מועסקים בני קבוצה חברתית זו (גרא וכהן 2001, גרא 2005, ישיב וקיסר 2009). חוקרים אחרים סבורים שההשתתפות הדלה של נשים ערביות בשוק העבודה קשורה לאי-השתלבותן בשוק העבודה הכללי-המרכזי, שהיא תוצאה של שורת חסמים ארוכה, ובהם חסמים פסיכולוגיים (סדן 2006). כן הם מצביעים על אפליה של נשים ערביות בכלכלה המרכזית (שחאדה 2005).

לפי ח'טאב, קיימת מגמה של השתלבות גברים ערבים משכילים במקצועות שנחשבו מקצועות נשיים, כמו עבודה סוציאלית, הוראה וסיעוד, מפני שגברים משכילים מתקשים למצוא עבודה במקצועם (Khattab 2002). אם תימשך מגמת העלייה בשיעור הנשים הערביות המשכילות ושיעור התעסוקה של נשים אלה יגדל (בתחומים הקיימים, הנחשבים נשיים), האתגר למצוא עבודה מתאימה במקצועות שבהם השיגו דומיננטיות יגדל, ובמשך הזמן צפויה רוויה במקצועות שבהם יוכלו להשתלב בכלכלה המקומית. בעקבות ממצאי ח'טאב עולה המסקנה, שיש לשנות את הרכב ההתמחות האקדמית של נשים ערביות ולהפוך אותה למגוונת יותר, כדי שנשים יוכלו לעסוק במגוון רחב יותר של משלחי יד בכלכלה המקומית ולעזור להן לפרוץ את החסמים המבניים בכלכלה המרכזית. גיוון המקצועות, משלחי היד והלימודים האקדמיים מתחיל בגיוון ההתמחויות בבית הספר. לכן דרושה מדיניות חינוך שתתמקד בשינוי המאפיינים של תעסוקת הנשים והרכבה לפי ענפים כלכליים ומשלחי יד, ולא רק בהגברת רמת ההשתתפות שלהן בשוק העבודה.

הצורך במדיניות חינוך שתתרום לגיוון הענפים הכלכליים ומשלחי היד שבהם מועסקות נשים ערביות נגזר מהחשש שמיקוד המאמץ בהעלאת רמת ההשתתפות בכוח העבודה בלבד יחטיא את המטרה של שיפור מצבן הכלכלי ולא יביא לפתרון מצוקתן. התמקדות כזאת מתעלמת מהניסיון שצברו מדינות וחברות אחרות, שבהן גם עלייה בהשתתפות של נשים בכוח העבודה לא הביאה לשיפור מהותי במצבן הכלכלי ולא שינתה את הריבוד הכלכלי-החברתי הקיים. גם אם יגבר שילובן של נשים בתעסוקה, ייתכן שהן יועסקו בעבודות "נשיות" בעלות הכנסה נמוכה, או בתעסוקה בלתי יציבה וזמנית. במצב כזה, מבנה הריבוד הכלכלי-החברתי של הנשים לא ישתנה מהותית (Marchand and Runyan 2000; Moghadam 1999). לחלופין, ייתכן שנשים יועסקו בענפים כלכליים ובמשלחי יד במינהל הציבורי ובשירותים חברתיים (Moghadam 1997). אי-התערבות של המדינה אינה מתכון בטוח להטבת מצבן הכלכלי של נשים וייתכן שמדיניות כזאת תשרת דווקא את מבנה העוצמה הגברי, ובמקרה שלנו גם הלאומי, ותאפשר את שימור מבני הכוח הקיימים וניצול של הנשים המוחלשות (Nagar et al. 2002; Moghadam 1999).

שינוי מעמדן התעסוקתי של נשים ערביות, לדעתנו, דורש פעולה מכוונת להסרת חסמים המונעים שילוב נשים בתהליך הצמיחה ונקיטת מדיניות המכירה בהבדלים

בין נקודת המוצא של גברים לזו של נשים והמודעת גם להבדלים בין הכלים העומדים לרשות גברים ונשים, יהודים וערבים. שילוב הנשים בצמיחה לא יתרחש כתוצר לוואי מובן מאליו של תהליך הצמיחה. לכן מעורבות ממשלתית באמצעות הקצאת מקורות ממשלתיים בתחום החינוך היא כלי הכרחי לשינוי מצבן הכלכלי של נשים ערביות, ביחד עם שילובה של קבוצת המיעוט בתהליך קבלת ההחלטות.

להסרת החסמים המונעים השתלבות של נשים ערביות בתהליך הצמיחה והפיתוח יש, מלבד ההיבט המגדרי, גם היבט לאומי-אתני. רבים מהמבנים ומהמוסדות המונעים את התפתחותן הכלכלית של נשים ערביות חוסמים גם את התפתחות הכלכלה הערבית בכלל ואת שילוב הגברים הערבים בתהליך הפיתוח. הסרת חסמי צמיחה המופעלים כלפי האוכלוסייה הפלסטינית אינה תנאי מספיק לשילובן של נשים ערביות בתהליך הצמיחה והפיתוח, אבל היא תנאי הכרחי לכך.
יישום תקציב חינוך רגיש למגדר וללאום, שיקנה לתלמידות ערביות הון אישי מתאים לדרישות שוקי העבודה המודרניים והטכנולוגיים, יאפשר לתלמידות הערביות להשתלב בלימודים אקדמיים בתחומי הטכנולוגיה והמדעים ויסייע להן לפרוץ חלק מחסמי התעסוקה הקיימים בכלכלת המרכז ולהתנתק ממשלחי יד נשיים בכלכלה הערבית המקומית - כגון שירותים ציבוריים, חינוך, רווחה ומשלחי יד שאינם דורשים מיומנות - וכך להתגבר על הרוויה שתיווצר בענפים כלכליים שבהם ממוקדות נשים ערביות בשוק העבודה המקומי. מדיניות זו יכולה לתרום לשיתוף נשים ערביות בתהליך הצמיחה וההתפתחות, לשיפור מעמדן התעסוקתי ולהקטנת תוחלת העוני בקרב אוכלוסייה זאת.

הגדרת הבעיה: המצב הקיים

ממצאי הסקר החברתי-הכלכלי של מרכז ריכאז לשנת 2010 מצביעים על המשך הנחיתות הכלכלית של הנשים הערביות בפרט, ושל האוכלוסייה הפלסטינית בישראל בכלל. ממצאי הסקר מראים ש-50% מהנשים ומהמשפחות הערביות חיות מתחת לקו העוני, למרות העלייה ברמת ההשתתפות של הנשים הערביות בשוק העבודה - מ-23% בשנת 2007 ל-28% ב-2010. אחוז ההשתתפות של נשים יהודיות ב-2010 היה 57.3% ואחוז ההשתתפות הכלל ארצי היה 52.7%. נתוני הסקר מראים כי רמת האבטלה בקרב נשים ערביות היתה כ-10.5% בשנת 2010, לעומת 5.6% בקרב גברים ערבים וממוצע

ארצי של 6.6%.

רמה נמוכה של השתתפות בשוק העבודה ואבטלה גבוהה מהממוצע ממשיכות לאפיין את אוכלוסיית הנשים הערביות, למרות העלייה ברמת ההשכלה בקרבן ואף על פי שחלקן של נשים משכילות מקרב הנשים המועסקות עלה. מצב זה מוסבר בחלקו בהתמקדות של נשים ערביות בשוק העבודה המקומי, במאפייני התפלגות המקצועות של הנשים העובדות ובקושי של הנשים הערביות להשתלב בתעסוקה בשוק המרכזי-הישראלי.

שוק העבודה המקומי-הערבי מאופיין באי תיעוש ואין בו מגזר פרטי מפותח ומודרני, שיכול לענות על היצע העבודה המקומי. השוק המקומי היטיב עד כה עם בעלי השכלה גבוהה ועם נשים, בפרט בשירות הציבורי. הרצון של נשים ערביות להשתלב בעבודה מחד גיסא ולשמור על תפקידן כאמהות וכרעיות מאידך גיסא, מצמצם את אפשרויות הבחירה שלהן ומרכז אותן בענפים ספציפיים ב"מקלט התעסוקה" שמספק השוק המקומי-האתני. אבל ההון האנושי, קשיי תחבורה, חסמים מבניים וגילויי אפליה וגזענות מקשים על שילובן של נשים בשוק העבודה המרכזי.

עד כה נהנו נשים ערביות מסטטוס עבודה מכובד יותר בשוק המקומי מאשר בשוק המרכזי-הראשוני, שבו הן מופלות כנשים וכערביות (Lewin-Epstein & Semyonov, 1999). עם זאת, הגמול הכספי בשוק העבודה המקומי אינו הולם. במגזר הציבורי המקומי ובשירותים הציבוריים, נשים משכילות תופסות משרות רבות וגוברת השתתפותן במשלחי יד אקדמיים, במקצועות חופשיים ובשירותים אישיים (פיכטלברג, 2004). אחוז קטן של נשים הצטרפו לעבודה בתעשייה, במפעלים שהוקמו בתחילת שנות התשעים ביישובים ערביים (בענפים כמו טקסטיל, מזון, הנעלה וכו') מתוך רצון ליהנות מכוח עבודה זול ולא מיומן. קרבתם של מפעלים אלה למקום המגורים, ההסעות המאורגנות והעבודה בקבוצות גדולות מאותו אזור או קהילה הקלו על השתלבותן של הנשים בעבודות אלה. בסוף שנות התשעים ענף זה כמעט ונעלם, מפני שמפעלים עברו למדינות בעלות כוח עבודה זול יותר. באותה תקופה הלך והצטמצם גם היצע העבודה בשירות הציבורי המקומי, בעקבות הקטנת התקציבים המוקצים לרשויות מקומיות ערביות ותחילת התהליך של הפרטת שירותים ציבוריים ומיקור חוץ.

הנתונים בטבלה 1 ובטבלה 2 מצביעים על הבדל מהותי בהרכב המועסקות הערביות, בפילוח לפי ענף כלכלי ומשלחי יד, בין שנות התשעים לתקופה הנוכחית. ב-2010

נשים ערביות יצאו כמעט לחלוטין מענפי התעשייה והחקלאות, בעוד שבשנות התשעים אחוז גדול יותר מהן עבדו בהם. ב־2010 כ־60% מהנשים הערביות הועסקו בענפי החינוך, הבריאות והשירותים, לעומת כ־40% בתחילת שנות התשעים. ייצוגן של נשים ערביות בענפי התעשייה ירד בשני שלישים. קרי, הענפים המסורתיים הפסיקו להיות מקלט תעסוקה לנשים ערביות. בה בעת החלו נשים ערביות משכילות להשתלב במשלחי יד נשיים, כמו חינוך, בריאות ושירותים בכלכלה הערבית המקומית. מציאות זאת מקשה על נשים ערביות לפרוץ את חסמי הכניסה אל תחומי עיסוק לא נשיים בכלכלה המקומית הערבית או בשוק העבודה המרכזי המודרני (ראו טבלה 1 בנספחים).

שינוי נוסף הוא שנשים ערביות אינן מצטופפות עוד בתחתית דירוג משלחי היד והסטטוס התעסוקתי. התפלגות הרכב המועסקות לפי משלח יד מצביעה על שיפור נאה: עלייה במשלחי יד אקדמיים, מ־3.7% בשנת 1990 ל־11% בשנת 2001 ו־15.5% בשנת 2010; עלייה מ־27% במקצועות החופשיים בשנת 1990 לכ־31.6% בשנת 2010. במשלחי יד מקצועיים ובעבודות כפיים הועסקו בשנת 1990 כ־32% מהנשים, ואילו בשנת 2001 ירד שיעורן ל־16% ובשנת 2010 הוא הגיע ל־10.2%. נשים ערביות שיצאו מענפים כלכליים מסורתיים ומעבודות בלתי מקצועיות לא עברו ככל הנראה למקצועות אקדמיים או חופשיים, אלא נאלצו לפרוש משוק העבודה (טבלה 1 ־ נספחים).

הגידול במשלחי יד הנחשבים בעלי סטטוס תעסוקה גבוה נובע מהצטרפותן של נשים משכילות לשוק העבודה ומיציאתן של נשים בלתי משכילות ממנו. מגמות מנוגדות אלה מחייבות התייחסות במדיניות הציבורית, ובראש ובראשונה פעילות להעלאת רמת החינוך של נשים ערביות ולשינוי טיב הלימודים ותמהיל ההתמחות. שינויים אלה ימנעו מצב שבו נשים משכילות ואקדמאיות ייאלצו להצטרף למובטלות או לפרוש משוק העבודה בגלל רוויה במקצועות נשיים. אמנם שיפור רמת ההשכלה עוזר לנשים ערביות להשתלב בשוק העבודה (קינג ואחרים 2009), ברם השכלה גבוהה עלולה להפוך לחרב פיפיות.

רמת ההשכלה של נשים ערביות עולה בהתמדה משנת 1990. שיעור מעוטות ההשכלה (בעלות 0–8 שנות לימוד) ירד מ־60.2% ל־31.8%; שיעור בוגרות בית הספר התיכון גדל ב־9 נקודות אחוז, מ־18.4% ל־26.7%; שיעור בעלות 13–15 שנות לימוד הכפיל את עצמו ־ מ־6.1% ל־13.3% ־ ושיעור בעלות 16+ שנות לימוד, שרובן המכריע (75%) הן בעלות תואר אקדמי, גדל פי חמישה ־ מ־1.8% ל־10.3%.

טבלה 1: נשים ערביות לפי רמת השכלה

שנות לימוד	1990	2001	שנות לימוד	2010
0	13.6	9.7	0	7.5
4–1	6.6	4.6	1–6	16.4
8–5	23.6	18.6	7–9	20.6
10–9	17.4	16.9	10–12	36.5
12–11	25.7	28.8	13+	19.0
15–13	9.9	14.1		
16+	3.2	7.2		

הנתונים בטבלה 2 מראים סימנים לקשר חיובי בין מספר שנות הלימוד להשתתפות של נשים ערביות בכוח העבודה. שיעור ההשתתפות הגבוה ביותר בכוח העבודה הוא בקרב נשים בעלות 13 שנות לימוד ומעלה. שני שלישים מהן משתתפות בכוח העבודה. למרות זאת, רמת ההשתתפות של נשים ערביות בעלות 16+ שנות לימוד נמוכה מרמת ההשתתפות של גברים ערבים בעלי 16+ שנות לימוד (85%) או של נשים יהודיות בעלות אותה רמת השכלה (80%) (בליקוף 2007). רמת ההשתתפות של נשים בעלות 12–10 שנות לימוד נמוכה יחסית לנשים בישראל אך דומה לממוצע בקרב נשים ערביות, והן מהוות כחצי מכוח העבודה הנשי. לעומת זאת, בשנת 1990 בעלות 13 שנות לימוד ומעלה היו רק כשליש מהנשים הערביות בכוח העבודה (בעלות 16+ שנות לימוד היו פחות מ-10%).

טבלה 2: השתתפות בכוח העבודה לפי רמות השכלה - נשים ערביות

שנות לימוד	1990	2001	2010
0			1.6
6–1	1.3	2.5	9.2
9–7	10.1	8.45	12.8
12–10	14.5	16	23.1
13+	48.8	40.5	66.2

לפי הנתונים על מועסקות ערביות בפועל, בשנת 2010 חלקן של הנשים בעלות 9 שנות לימוד לא עלה על 10% (טבלה 3), לעומת כשליש מהנשים המועסקות בשנת 1990. נתון זה מסמן את יציאתן של נשים ערביות בלתי משכילות משוק העבודה. נשים

אלה אינן מצליחות להשתלב בכוח העבודה, מפאת העדר הון אנושי שיתאים לדרישות השוק, הן המקומי והן המרכזי. תחת זאת, נשים משכילות תופסות מקום נכבד בשוק העבודה ומהוות יותר מ–50% ממנו.

טבלה 3: מועסקות ערביות לפי רמות השכלה

שנות לימוד	1990	2001	2010
0–8	28.8	12.6	10.9
9–12	42.3	42.3	35.6
13+	28.8	45.1	53.5

מקבלי החלטות וקובעי מדיניות ציבורית מתמודדים עם אתגר כפול בתחום החינוך: העלאת רמת החינוך באופן כללי; שינוי תמהיל ההתמחויות בקרב תלמידות ערביות.

רמת ההשכלה: חרב פיפיות

בשוק העבודה המודרני, הגלובלי והמפותח, בהעדר חסמים מבניים רמת ההשכלה היא מפתח ליכולת ההשתלבות בשוק העבודה (ג'בארין 2010; סדן 2006; ערן וישיב 2010; קינג ואחרים 2009).הדברים נכונים גם בנוגע לפלסטינים בישראל, גברים ונשים. לרמת ההשכלה של הפלסטינים בישראל יש השפעה חיובית על המצב התעסוקתי, על השכר, על שיעור ההשתתפות בשוק העבודה, על שיעור האבטלה וכן על משלח היד ופריון העבודה. קינג ושותפיה (2006) מצאו שהשכלה היא המשתנה בעל ההשפעה העצמאית הגדולה ביותר על תעסוקת האישה (ערבייה ויהודה כאחת) וכי סיכוייהן של נשים שלמדו 16 שנות לימוד או יותר להיות מועסקות גדולים ב–61 נקודות אחוז מסיכוייהן של נשים שלמדו רק עד 8 שנים. הסיכויים של נשים בעלות 13–15 שנות לימוד גדולים ב–37 נקודות אחוז בהשוואה לאלה שלמדו 8 שנים. נמצא גם, שבקרב נשים ערביות לרמת ההשכלה יש השפעה גדולה הרבה יותר על סיכויי התעסוקה מאשר בקרב יהודיות, גם אם שאר המשתנים נשארים קבועים.

למרות העלייה המתמדת ברמת ההשכלה של נשים ערביות ועל אף ההשתתפות הגבוהה בשוק העבודה של נשים ערביות בעלות השכלה גבוהה, התמונה אינה ורודה בלבד. בשנים האחרונות חלה ירידה בשיעורי התעסוקה בקרב נשים ערביות בנות -64

18 בכל רמות ההשכלה (קינג ואחרים 2009). בקרב בעלות עד 8 שנות לימוד חלה ירידה עקבית למדי, מ–6.2% ב–1990 ל–4.7% בשנת 2006, ובקרב בעלות 9–11 שנות לימוד היתה ירידה עקבית, מ–14.0% ל–9.3%. שיעורי התעסוקה של בעלות 12 שנות לימוד הגיעו לשיא של 25% ב–1995, ומאז הם נמצאים במגמת ירידה. ב–2006 הגיעו ל–16%. שיעורי התעסוקה בקרב בעלות 13–15 שנות לימוד ירדו מ–46% ב–1990 ל–34% ב–2006. בשיעורי התעסוקה של בעלות 16+ שנות לימוד היתה תנודתיות רבה. הם הגיעו לשיא של 71.5% ב–2001 ומאז ירדו ל–65.2%, בדומה לרמה ההתחלתית ב–1990. הגידול בשיעורי התעסוקה של כלל הנשים הערביות, למרות הירידה של שיעורי התעסוקה בכל רמת השכלה בנפרד, נובע מכך שהקבוצה בעלת ההשכלה של 16+ שנות לימוד (שהיא המרבה ביותר לעבוד) גדלה פי חמישה בתקופה שבה נאספו הנתונים. שיעור התעסוקה של קבוצה זאת אמנם ירד מעט ביחס לעצמה, אבל היא הביאה לגידול מסוים בשיעור התעסוקה בקרב כלל הנשים.

הניתוח של קינג ואחרים הראה כי שיעור הערביות בעלות התעודה העל תיכונית (אקדמית או לא אקדמית) המועסקות במשלחי יד אקדמיים, חופשיים, טכניים וניהוליים גבוה מהשיעור המקביל בקרב יהודיות בעלות אותה רמת השכלה ־ 75% לעומת 61%. אבל רוב האקדמאיות הערביות (54.2%) מועסקות במקצועות חופשיים וטכניים ולא במשלחי יד אקדמיים וניהוליים. הסבר חלקי לכך הוא השיעור הגבוה (42%) של אקדמאיות המועסקות כמורות בבתי ספר יסודיים או גנים. גם סקר בנושא תעסוקת אקדמאים ערבים, שמשרד התמ"ת ערך ב–2010, הראה תמונה דומה.[7] רק 17.5% מהאקדמאים הערבים שהשתתפו בסקר למדו את מקצועות ההיי–טק. 63.6% מהם היו גברים ו–36.4% מהם נשים. 10.7% מהאקדמאים למדו את מקצועות הפיננסים (73.6% גברים ו–26.4% נשים). מבין האקדמאים שלמדו את מקצועות ההיי–טק, 1.3% בלבד עובדים בענף תעשיות טכנולוגיות עילית ותעשיות טכנולוגיות מעורבת עילית ו–50% עובדים בענף הוראת החינוך. מבין האקדמאים שלמדו את מקצועות הפיננסים, 28.3% עוסקים בענף השירותים העסקיים (ללא מחשוב ומחקר), 15.2% עובדים בענף המסחר, 15.2% בענף הבנקאות והפיננסים ו–12% בתחום ההוראה.

בסקר של משרד התמ"ת נבדקו גם משלחי היד העיקריים של נשים ערביות אקדמאיות. נמצא כי 61.3% מהן עובדות בתחום החינוך, 11.8% בתחום הרפואה ומקצועות הרפואה

7 מדינת ישראל, משרד התעשייה, המסחר והתעסוקה, מינהל מחקר וכלכלה. «סקר בנושא תעסוקת אקדמאים ערבים», מרס 2011.

הנלווים ו-11.5% עובדות בתחום הפקידות.

41.3% מהאקדמאים שעובדים משתכרים מעל 7,501 ש"ח בחודש, בעוד 11.2% מהם משתכרים עד 3,800 ש"ח בחודש. 89.7% מהגברים העובדים, עובדים במשרה מלאה, לעומת 69.7% מהנשים. 63.2% מהנשים העובדות במשרה חלקית עושות זאת משום שלא מצאו עבודה במשרה מלאה או משום שיש להן מגבלה כלשהי.

בנוסף לפערים בשיעורי התעסוקה, קיימים פערים גדולים בהיבט ההכנסה. לפי מחקרה של קרנית פלוג,[8] פערי השכר בין עובדים יהודים לעובדים ערבים מגיעים לכמעט 50% בקרב הגברים וללמעלה מ-40% בקרב הנשים. פלוג טוענת כי חלק ניכר מהפער מוסבר בהבדלים במאפיינים האישיים בין העובדים היהודים והערבים (גיל, השכלה), אך לא כולו. כרבע מהפער בשכר לשעה בין עובדים יהודים לעובדים ערבים וכחמישית מהפער בין עובדות יהודיות לעובדות ערביות אינו מוסבר, וניתן להעריך שלפחות חלק מפער זה נובע מאפליה בשוק העבודה. לפי נתוני הלשכה המרכזית לסטטיסטיקה (השנתון הישראלי לסטטיסטיקה 2011, טבלה 8.74), בשנת 2009, נשים ערביות בעלות 16+ שנות לימוד השתכרו בממוצע 5,849 ש"ח לעומת 9,232 ש"ח בקרב נשים יהודיות בעלות 16+ שנות לימוד.

גרף 1: שכר ממוצע לפי לאום מין והשכלה

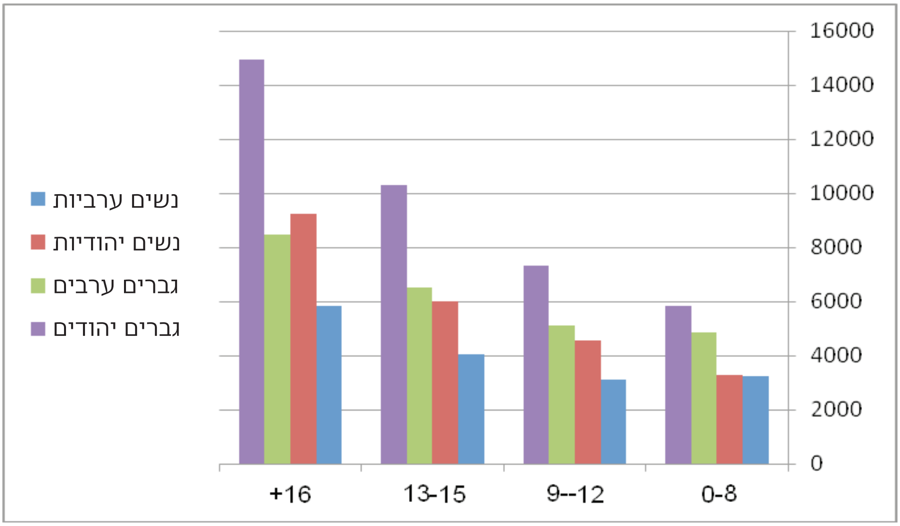

8 הרצאה בכנס החברה הערבית במכון ואן ליר, 27.11.2011. «ישראל 2011: פערי השכר בין יהודים וערבים עומדים על 50%", TheMarker, 27.11.2011: http://www.themarker.com/career/1.1576961

נייר מדיניות זה רואה בשדרוג רמת ההשכלה את אחד התנאים ההכרחיים לשיפור מצבן הכלכלי של נשים ערביות. ברם, אין זה תנאי מספיק. הסיבה היא שרמת ההשכלה תהפוך לחרב פיפיות בידן של נשים ערביות. מצד אחד, עלייה ברמת ההשכלה והלימודים האקדמיים, בלי שינוי בתחומי ההתמחות, לא תסייע במידה רבה להגברת השתלבותן בשוק העבודה המרכזי, מה גם שרוב החסמים המבניים לא הוסרו. מצד אחר, רמת השכלה גבוהה שבה יהיה המשך של ההתמחויות הקיימות תמנע את השתלבותן של נשים אקדמאיות בשוק העבודה המקומי ותגרום לאבטלה סמויה.

בהיבט של מדיניות החינוך, אפשר לראות שהישגיהן הלימודיים של תלמידות ערביות עולים על הישגי התלמידים. אחוז התלמידות הניגשות לבגרות מסך כל התלמידות גבוה יותר מאחוז התלמידים הפלסטינים הניגשים לבגרות. אחוז ההצלחה בבגרות של תלמידות גבוה יותר וכך גם אחוז העמידה בתנאי הסף של האוניברסיטאות. אבל בכל המדדים הללו, האחוז נמוך בהרבה בהשוואה לתלמידות ולתלמידים יהודים.

טבלה 4: תלמידים ותלמידות ערבים לפי הצלחה בבגרות ועמידה בתנאי הסף של האוניברסיטאות 2009

	מספר תלמידים י"ב	נבחנים מתוך תלמידים		הצלחה בבגרות מתוך תלמידים		עמידה בתנאי הסף של האוניברסיטאות מתוך תלמידים	
		סך הכל	(%)	סך הכל	(%)	סך הכל	(%)
סה"כ	18,995	17,284	91	7,792	41	5,744	30.2
תלמידים	8,547	7,453	87.2	2,769	32.4	2,056	24.1
תלמידות	10,358	9,831	94.9	5,023	48.5	3,688	35.6

יתרונן של התלמידות הערביות נמשך גם במוסדות להשכלה גבוהה. לאחר פילוח של הסטודנטים הערבים באוניברסיטאות בישראל לפי מין, קיים יתרון לנשים-סטודנטיות ערביות. בשנת הלימודים 2007–2008, נשים ערביות היוו 60% מהסטודנטים לתואר ראשון ו-55% מהלומדים לתואר שני. עם זאת, נשים היו רק 36% מהלומדים לתואר שלישי. קיימים הבדלים בין נשים לגברים גם בתחומי הלימוד.

טבלה 5: סטודנטים ערבים באוניברסיטאות בישראל לפי תחום לימודים 2008/2007 [9]

	תואר ראשון		תואר שני		שלישי	
	סטודנטים	סטודנטיות	סטודנטים	סטודנטיות	סטודנטים	סטודנטיות
	3,374	**5,315**	**924**	**1,137**	**196**	**111**
מדעי הרוח	595	1,471	236	484	79	47
מדעי החברה	822	1,839	236	253	39	29
משפטים	128	116	89	51	–	–
רפואה	149	127	145	130	13	4
תחומי עזר רפואי	553	901	90	151	5	6
מתמטיקה ומדעים	478	590	71	52	44	20
הנדסה	636	250	54	16	14	5
חקלאות	13	20	–	–	–	–

במציאות זו, השאלות הנשאלות הן: האם הצלחה בבגרות היא ערובה להשתלבות במקצועות "לא-נשיים" ו"לא-ערביים" בשוק העבודה? האם הצלחה בבגרות מאפשרת לימודים אקדמיים שיכולים להביא לשינוי במעמדן הכלכלי של הנשים? האם לימודים אקדמיים בהתמחויות הקיימות מספיקים לשינוי מעמדן הכלכלי של נשים ערביות? לדעתנו, התשובות לשאלות הנ"ל שליליות.

כדי להביא לשינוי המבוקש יש לשפר את הרכב ההון האנושי הנרכש באמצעות השכלה ולכוון תלמידות למגמות התמחות טכנולוגיות בבתי ספר וללימודים אקדמיים בתחומי הטכנולוגיה, המדעים וההנדסה, שיתאימו לענפים כלכליים ולמשלחי יד הנדרשים בשוק העבודה המודרני המתקדם ויעזרו לפרוץ את החסמים הקיימים בשוק העבודה המרכזי. שינוי כזה גם יעזור לנשים לפרוץ את חסמי המקצועות הנשיים בשוק העבודה המקומי-הערבי.

מבדיקת ההתפלגות של ההתמחויות האקדמיות עולה, כי היא אינה תורמת לשינוי מעמדן הכלכלי של נשים ערביות. ליתר דיוק, היא בגדר חסם המונע שינוי במעמדן הכלכלי. כמעט 60% מהסטודנטיות הערביות הלומדות באוניברסיטאות בישראל מתמחות במדעי הרוח ובמדעי החברה. סביר להניח כי הסיבות לכך קשורות לתנאי הקבלה הלא נוקשים בתחומים הללו, לתפיסה הרווחת בקרב התלמידות שאלה תחומי לימוד לא קשים או שהם מקפצה למשרה בטוחה בשוק העבודה המקומי. בנוסף אפשר לראות ש-17% מהסטודנטיות הערביות לומדות בתחומי עזר לרפואה. חלק קטן מאוד (כ-10%) מהסטודנטיות הערביות לומדות הנדסה, רפואה ומשפטים.

9 לפי נתוני המועצה להשכלה גבוה: http://www.che.org.il/download/files/vatat-3_1.pdf. ונתוני הלשכה המרכזית לסטטיסטיקה.

טבלה 6: התפלגות תחומי לימוד: סטודנטים ערבים וכלל ארצי 2007-2008 (%)

	גברים ערבים %	נשים ערביות %	כלל ארצי %
מדעי הרוח	17.6	27.6	25.5
מדעי החברה ומנע"ס	24.3	34.0	31.8
משפטים	3.8	2.1	9.4
רפואה	4.4	2.3	5.6
תחומי עזר רפואי	16.4	17	
מתמטיקה ומדעים	14	11	9.3
הנדסה	18.8	4.7	18.0
חקלאות	0.3	0.37	0.4

תחומי הלימוד של סטודנטיות וסטודנטים ערבים שונים במידה רבה מאלה שעליהם מצביעה התפלגות הסטודנטים הכלל-ארצית. שינוי מהותי בהרכב מקצועות הלימוד של סטודנטיות ערביות והתאמתו למגמה הארצית, בעיקר בכיוון של לימודים טכנולוגיים, הנדסה ומדעים מתקדמים, ישפר את סיכוי השתלבותן של נשים ערביות בשוק העבודה ויקדם את מצבן הכלכלי.
השאלה אינה מתמקדת בייצוג שווה או בשוויון הזדמנויות ובשוויון בהקצאת מקורות. השאלה העיקרית היא מהי המדיניות הנחוצה כדי להביא לשינוי במצבן של נשים ערביות ובמעמדן הכלכלי, גם אם ההקצאה והמקורות הדרושים עולים על חלקן היחסי באוכלוסייה.

כדי לשנות את תחומי ההתמחות האקדמיים של נשים ערביות ולהתאים אותם למגמה הכלל-ארצית, נייר מדיניות זה מציע להתמודד עם הרכב ההון האנושי של תלמידות ערביות כבר בשלב הלימודים העל-תיכוניים. לשם כך דרוש שינוי בהיצע מגמות ההתמחות בבתי הספר הערביים ושינוי תודעתי בקרב תלמידות ערביות. כדי ששינויים אלה ייצאו אל הפועל דרושה, כמובן, הקצאת מקורות תקציביים. להלן נתאר את המציאות הקיימת ואת הפתרונות המוצעים.

המצב הקיים: תקציבים לא הולמים

בחלק זה נציג השוואה כפולה - בין תקציבים המגיעים לתלמידות ערביות ולתלמידים ערבים לפי מגמות התמחות, ובין תקציב הניתן למגמת התמחות בחינוך הערבי לתקציב שניתן לאותה מגמה בחינוך היהודי. עריכת ההשוואות הללו חייבה בניית קובץ נתונים ייחודי, שמסתמך על נתונים שונים של משרד החינוך.

כידוע, במשרד החינוך קיימות מערכות נפרדות לחינוך היהודי ולחינוך הערבי. עם זאת, אין נתונים זמינים על תקצוב החינוך היהודי והחינוך הערבי והיה צורך לחשב את הנתונים. הנתונים הזמינים נפרדים. יש קובץ המסכם העברות תקציב של משרד החינוך לבתי הספר בישראל; קובץ אחר מכיל נתונים על מספר התלמידים ומגמות ההתמחות בכל בית ספר. היה צורך לקבץ את שני קובצי הנתונים לקובץ אחד שמכיל את כל בתי הספר בחינוך הערבי ומתוקצבים ממשרד חינוך, שמכיל נתונים על כל בית ספר וגם על מספר התלמידים, החלוקה לתלמידים ולתלמידות, מגמות התמחות וחלוקת התלמידים לפי מגמות התמחות. לכל אלה היה עלינו לצרף נתונים על העברות התקציב של משרד החינוך לכל בית ספר בנפרד. להשוואה עם בתי ספר יהודיים הסתפקנו במדגם שרירותי של 15 בתי ספר בחינוך היהודי. ראוי לציין כי הנתונים על בתי הספר בחינוך הערבי המובאים במחקר זה אינם כוללים את ירושלים ואת רמת הגולן הכבושות. הנתונים גם אינם כוללים את החינוך הבדווי והדרוזי (לפי ההגדרה הרשמית של משרד החינוך, שאינה מקובלת בהכרח על השותפים בהכנת נייר מדיניות זה), שמשרד החינוך מייחס להם מעמד נפרד מהמגזר הערבי. ההשוואה נועדה לבדוק את מצבן של התלמידות הערביות לעומת התלמידים הערבים מצד אחד ובהשוואה לתלמידות יהודיות מצד אחר.

מתודולוגיה

מקור הנתונים הוא אתרי אינטרנט של משרד החינוך, שבהם מובאים מידע ונתונים על בתי הספר, התלמידים, התקציבים ועוד. יש שני אתרים עיקריים כאלה: במבט רחב[10] ומיתר.[11] מערכת במבט רחב מציגה מידע משולב של מרכיבים מרכזיים במערכת החינוך: מוסדות (בתי ספר וגני ילדים), עובדי הוראה, תלמידים, כיתות, שעות תקן

10 http://ic.education.gov.il/klali/SH40.htm

11 /http://www.education.gov.il/meytar_rs

ותקציב. מערכת מיתר מספקת מידע חודשי על תשלומים המגיעים לרשות, בעלות החינוך או בית הספר ממשרד החינוך. חישוב התשלומים מתבצע בכל חודש מחדש לשנת הלימודים, באמצעות "מערכת תשלומים מאוחדת" במשרד החינוך. הנתונים מעודכנים לחודש התשלום האחרון והם מוצגים באתר לאחר אישור התשלום במשרד החינוך. דו"חות החישוב כוללים: שכר לימוד, גני ילדים, שרתים מזכירים, תוספות למוסדות (שעות ושרתים), תוספות למוטבים, מקיפים, שיעורי עזר לעולים, שירות פסיכולוגי ייעוצי, הסעות, הסעות נט, סמינרים, דמי בחינות, מועדוניות, ידניים, סיעוד. ממשרד החינוך קיבלנו גם מידע ונתונים על התלמידים, כמו קובץ בתי ספר המגישים תלמידים לבחינות בגרות (2000–2011), סמל מוסד, שם מוסד, שם יישוב, תיאור גורם מדווח, תיאור מעמד משפטי, תיאור מגזר, תיאור סוג פיקוח ונתונים נוספים. כן קיבלנו נתונים על מספר התלמידים במגמות השונות בבתי הספר העל-יסודיים בשנים 2011- 2000.

מתוך מקורות המידע הנ"ל הכנו קבצים שכללו את התקציבים שמקבלים כל בתי הספר הערביים העל-יסודיים בכל חודש, לפי בית ספר, ואת מספר התלמידים (עם חלוקה לבנים ובנות) בכל מגמה בבתי הספר העל-יסודיים. איחוד הנתונים אפשר לחשב את התקציבים שמקצה משרד החינוך לכל מגמה בכל בתי הספר הערביים, את מספר התלמידים בכל מגמה ואת ממוצע התקציב החודשי שמקצה משרד החינוך לכל תלמיד במגמה.

כדי לקבל נתונים משווים מהמגזר היהודי, ביצענו תהליך דומה על מדגם של 15 בתי ספר יהודיים על-יסודיים מקיפים, שבכל אחד מהם לומדים מעל ל-1,000 תלמידים. בחירת בתי הספר היתה שרירותית. נבחרו שלושה בתי ספר מכל מחוז במשרד החינוך.

ממצאים

על פי אתר במבט רחב, בשנת הלימודים 2011/2010 היו בישראל 1,561 בתי ספר על-יסודיים (חטיבה עליונה), שכוללים 14,618 כיתות ובהם לומדים 368,303 תלמידים (185,085 תלמידים ו-183,218 תלמידות). בחינוך הערבי (הכולל חינוך ערבי ובדווי, אך לא כולל את ירושלים), היו בשנת הלימודים 2011/2010 כ-200 בתי ספר על-יסודיים, שכוללים כ-2,350 כיתות, ובהם לומדים 65,000 תלמידים, מתוכם כ 30,300 תלמידים, ו 34,500 תלמידות.

מצבה של מערכת החינוך הערבית נחות מזה של מערכת החינוך היהודית בהיבטים רבים. ביניהם אפשר לציין מחסור בכיתות ובמבנים, צפיפות, נשירה, מחסור במורים ובשעות הוראה. זוהי מערכת רווית חסמים, כך שהתפתחותה איטית מאוד ביחס למערכת החינוך היהודי (אבו-עסבה 2006). הכיתות במגזר הערבי צפופות יותר מהכיתות במגזר היהודי, וכתוצאה מכך הפער בין המגזרים בנוגע לשעות ההוראה לתלמיד גבוה מהפער בשעות ההוראה לכיתה, גם אם בשנים האחרונות הוא הצטמצם (בלס 2009). אמנם מצד אחד יש צמצום פערים בהקצאת שעות התקן הבסיסי, אבל מצד שני גדל הפער בהקצאת שעות ממקורות אחרים, כמו משרד החינוך, משרדי ממשלה אחרים, רשויות מקומיות, עמותות הורים וכדומה (בלס ואדלר 2009). בלס ואדלר חושבים שההבדלים הגדולים בין המגזר הערבי למגזר היהודי בהקצאת משאבים הם הגורם העיקרי לפערים בין הישגי התלמידים הערבים להישגי בני גילם היהודים. הפערים נשמרים, גם אם בחישוב מובאים בחשבון תקציבי ההעדפה המתקנת והתקציבים המוקצים לכל רמות החינוך, לרבות גיל הגן. במציאות זו קשה לומר שמערכת החינוך תוכל להיות מנגנון לשינוי מעמדן של נשים ערביות.

המציאות הנחותה של החינוך הערבי מקשה, לדעתנו, על הקבוצות החלשות בתוך החברה הערבית, ובעיקר על קבוצת התלמידות. המציאות מתבהרת כאשר בודקים גם את רמת התקצוב ואת אפשרויות ההתמחות של תלמידות ערביות. שני ההיבטים האלה אינם מאפשרים לתלמידות ערביות לשנות את ההתמחויות שלהן ולגוון אותן וגם אינם מאפשרים להן לשפר את הישגיהן הלימודיים.

טבלה 7: תקצוב משרד החינוך לבתי ספר

שנה	סה"כ תשלומים	תשלומים בש"ח חינוך יהודי	תשלומים בש"ח חינוך ערבי
2011/2010	6,299,210,149	5,291,024,990	1,00,185,159
2010/2009	5,759,774,744	4,884,823,585	874,951,159
2009/2008	5,490,163,818	4,673,384,343	816,779,475
2008/2007	5,214,948,246	4,491,631,989	723,316,257
2007/2006	5,171,739,323	4,483,465,262	688,274,061
2006/2005	5,040,494,798	4,422,479,981	618,014,817
2002/2001	4,729,143,808	4,224,333,988	504,809,820

טבלה 8: חלקן של מערכות החינוך בתקציבים (%)

שנה	עובדי הוראה בחינוך היהודי	עובדי הוראה חינוך ערבי	תשלומים חינוך יהודי	תשלומים חינוך ערבי
2011/2010	86.08	13.92	84.00	16.00
2010/2009	86.84	13.16	84.81	15.19
2009/2008	87.19	12.81	85.12	14.88
2008/2007	87.53	12.47	86.13	13.87
2007/2006	88.04	11.96	86.69	13.31
2006/2005	88.50	11.50	87.74	12.26
2002/2001	89.89	10.11	89.33	10.67

בשנת 2011/2010 חלקם של התלמידים הערבים מסך התלמידים במערכת החינוך היה כ-18%. לפי הנתונים באתר במבט רחב, תקציב החינוך שהועבר באותה שנה ממשרד החינוך לבתי ספר ערביים בחטיבה העליונה היה כ-16.0% מתקציב בתי הספר העל-יסודיים. בשנים האחרונות אמנם יש שיפור מזערי בחלקם של בתי הספר העל-יסודיים הערביים בכספים המועברים לבתי הספר העל-יסודיים בכלל, אבל עדיין חלקם של בתי הספר הערביים בתקציב נמוך מחלקם של התלמידים הערבים בסך התלמידים בחינוך העל-יסודי ומחלקם של בתי הספר העל-יסודיים הערביים בסך בתי הספר העל-יסודיים. ראוי לציין גם, שבשנים קודמות הפערים היו גדולים מאוד. אפשר להסיק שחלקן של תלמידות ערביות בתקציבי התלמידים בבתי הספר העל-יסודיים בחינוך הערבי הוא פחות מחלקן בסך התלמידים העל-יסודיים במערכת החינוך. התלמידות הערביות, שהן כ-12% מסך התלמידים בחינוך העל-יסודי במערכת החינוך, מקבלות רק כ-8% מהתקציבים המועברים על ידי משרד החינוך לבתי הספר העל-יסודיים.

בדיקת מגמות ההתמחות של תלמידות ערביות בבתי הספר העל-יסודיים מראה כי חלקן בתקציב קטן יחסית למספרן, בגלל מסלולי ההתמחות המוצעים להן. בדיקה של נתוני משרד החינוך מראה כי בבתי הספר העל-יסודיים הערביים יש כ-30 מגמות התמחות. בטבלה שלהלן מוצגים חלוקת התלמידים והתלמידות בחינוך הערבי לפי מגמות, והתקציבים שמועברים לכל מסלול התמחות. הכוונה היא לבדוק אם מגמות ההתמחות המוצעות לתלמידות הערביות בחינוך העל-יסודי מאפשרות להן להשתלב בלימודים אקדמיים שיכולים לשנות את מעמדן הכלכלי-החברתי. בעזרת הטבלה גם אפשר לבדוק את חלקן של התלמידות בתקצוב לפי מגמות.

טבלה 9: מספר התלמידים והתלמידות לפי מגמות והתקציב בכל מגמה בחינוך הערבי

שם מגמה	נתיב	מספר תלמידים	בנים	בנות	תקציב למגמה	תקציב ממוצע לתלמיד	תקציב בנים	תקציב בנות
מערכות רפואיות	טכנולוגי	342	114	228	376,330	1,100	125,443	250,887
מערכות תקשורת	טכנולוגי	3,035	1,371	1,664	3,734,537	1,230	1,687,002	2,047,535
טכנולוגיה מוכללת	טכנולוגי	259	95	164	290,582	1,122	106,584	183,998
מכטרוניקה	טכנולוגי	496	245	251	604,852	1,219	298,768	306,084
מערכות ביוטכנולוגיה	טכנולוגי	1,499	497	1,002	1,855,807	1,238	615,301	1,240,506
תכנון ותכנות מערכות	טכנולוגי	5,110	2,186	2,924	5,994,030	1,173	2,564,178	3,429,852
תקשוב	טכנולוגי	689	528	161	887,639	1,288	680,222	207,416
תקשורת אלקטרונית	טכנולוגי	2,269	1,008	1,261	2,636,691	1,162	1,171,346	1,465,345
הנדסת חשמל ואנרגיה - מע' הספק פיק' בק	טכנולוגי	33	33	0	55,614	1,685	55,614	0
הנדסת מכונות - אלקטרוניקה וחשמל ברכב	טכנולוגי	36	36	0	60,155	1,671	60,155	0
הנדסת מכונות - מכונאות רכב	טכנולוגי	85	85	0	148,358	1,745	148,358	0
תחזוקת מערכות מכניות	טכנולוגי	113	111	2	155,018	1,372	152,274	2,744
תכנון הנדסי של מבנים	טכנולוגי	283	163	120	320,959	1,134	184,863	136,096
חשבונאות	טכנולוגי	1,846	750	1,096	2,190,168	1,186	889,830	1,300,338
מערכות בקרת אקלים	טכנולוגי	109	109	0	205,300	1,883	205,300	0
מערכות הספק פיקוד ובקרה	טכנולוגי	2,155	1,638	517	2,898,432	1,345	2,203,077	695,355
מערכות מחשוב ובקרה	טכנולוגי	189	129	60	357,070	1,889	243,715	113,356
מערכות מכונאות רכב	טכנולוגי	1,380	1,362	18	2,023,687	1,466	1,997,291	26,396
מערכות ממוחשבות ברכב	טכנולוגי	883	882	1	1,293,092	1,464	1,291,627	1,464
מערכות סיב"ם/תיב"ם	טכנולוגי	629	437	192	859,711	1,367	597,287	262,424
ניהול הייצור	טכנולוגי	33	21	12	33,137	1,004	21,087	12,050
ניהול מלונאי	טכנולוגי	120	54	66	123,920	1,033	55,764	68,156
ניהול משאבי אנוש	טכנולוגי	2,855	1,383	1,472	3,401,104	1,191	1,647,540	1,753,564
ניהול עסקי -חשבונאות וחשבות שכר	טכנולוגי	14	1	13	25,468	1,819	1,819	23,468
ניהול עסקי -מינהל משפטי	טכנולוגי	7	0	7	11,797	1,685	0	11,797
ניהול תיירותי	טכנולוגי	33	16	17	49,919	1,513	24,203	25,716

שם מגמה	נתיב	מספר תלמידים	בנים	בנות	תקציב למגמה	תקציב ממוצע לתלמיד	תקציב בנים	תקציב בנות
סיעוד	טכנולוגי	764	249	515	883,108	1,156	287,819	595,289
עיצוב	טכנולוגי	941	336	605	1,261,194	1,340	450,331	810,863
עיצוב שיער וקוסמטיקה	טכנולוגי	232	38	194	370,966	1,599	60,762	310,204
אופנה ותלבושת	טכנולוגי	155	43	112	170,077	1,097	47,183	122,894
אמנויות הבישול והאפייה המלונאית	טכנולוגי	142	96	46	176,654	1,244	119,428	57,226
צירוף מקצועות עיוני	עיוני	18,430	8,963	9,467	17,908,615	972	8,709,437	9,199,179
צירוף מקצועות עיוני-מדעי	עיוני	11,335	4,172	7,163	10,817,671	954	3,981,590	6,836,081
הוראה והדרכה	עיוני	421	115	306	637,722	1515	174,200	463,523
חינוך גופני	עיוני	333	157	176	335,481	1,007	158,170	177,311
חינוך לגיל הרך	עיוני	1,735	162	1,573	2,112,779	1,218	197,274	1,915,505
חינוך סביבתי	עיוני	4,436	1,927	2,509	4,769,498	1,075	2,071,872	2,697,627
חקלאות מוכללת	עיוני	482	217	265	611,436	1,269	275,273	336,163
סכום כולל		**63,908**	**29,729**	**34,179**	**70,648,578**	**1,105**	**33,561,987**	**37,086,412**
אחוז מסה"כ			**46.52%**	**53.48%**			**47.51%**	**52.49%**

הערה: הנתונים מייצגים כ-95% מהתלמידים בחטיבה העליונה והם מסתמכים על נתונים מאתרי משרד החינוך (מית»ר ובמבט רחב) ועל נתונים שהתקבלו ממשרד החינוך. נעשתה הצלבה בין הנתונים על חלוקת התלמידים לפי בנים ובנות במגמות (שהתקבלו ממשרד החינוך) לבין הנתונים על התקציבים שמקבלים בתי הספר הערביים העל-יסודיים (שהתקבלו מאתר מית»ר). קיימת סטייה מזערית בנתונים על מספר התלמידים בשני בסיסי הנתונים, שלא משפיעה מהותית על חישוב ממוצע התקציב לתלמיד בכל מגמה.

ניתוח מגמות ההתמחות בבתי הספר הערביים העל-יסודיים מראה כי הממוצע הכללי של התקציב לתלמיד הוא 1,105 ש"ח, כי 41% מסך כל התלמידים הערבים לומדים בנתיב הטכנולוגי וכי 59% מהם לומדים בנתיב העיוני. ממוצע התקציב לתלמיד בנתיב החינוך הטכנולוגי הוא 1,251 ש"ח, לעומת 1,001 ש"ח בנתיב החינוך העיוני. התוצאות משתנות כאשר בודקים את התפלגות התלמידים בכל נתיב חינוך (עיוני וטכנולוגי) לפי מגדר. בבדיקה כזאת נמצא, כי 37% מהתלמידות הערביות מתמחות במגמות טכנולוגיות, בעוד 63% מהן מתמחות במגמות עיוניות. לעומת זאת, 47% מהתלמידים הערבים מתמחים במגמות טכנולוגיות ו-53% מתמחים במגמות עיוניות. תלמידות ערביות מהוות כ-58% מסך התלמידים בנתיב העיוני ו-47% מתלמידי הנתיב הטכנולוגי. לחלוקה זו יש חשיבות תקציבית, מפי שהתקציב הממוצע לתלמיד בחינוך הטכנולוגי גבוה יותר מהתקציב בחינוך העיוני. לפיכך, התלמידות הערביות מקבלות פחות תקציבים מהתלמידים הערבים.

יתרה מזו, בדיקה של חלוקת התלמידים לפי מגמות מראה שמרבית התלמידות הערביות בנתיב העיוני, שממילא מקבלות תקצוב נמוך יותר מתלמידות המגמה הטכנולוגית, לומדות במגמות בעלות התקציב הנמוך ביותר בין המגמות העיוניות (צירוף מגמות עיוני – 972 ש"ח; צירוף מגמות עיוני-מדעי – 954 ש"ח). בשתי מגמות אלה יחד לומדות כ-48% מסך כל התלמידות הערביות.

מספר התלמידות הגבוה ביותר הוא במגמות "צירוף מקצועות עיוני" ו"צירוף מקצועות עיוני-מדעי", הנחשבות מגמות מסורתיות למרות ההבדלים ביניהן. לעומת זאת, חלק קטן מהתלמידות בוחרות להתמחות במגמות טכנולוגיות או במדעים מתקדמים – תחומים המתוקצבים בסכומים גבוהים מהנתיב העיוני – כגון טכנולוגיה מוכללת (164 תלמידות); מכטרוניקה (251); מערכות ביוטכנולוגיה (1,002); מערכות פיקוד והספק ובקרה (517); מערכות תקשורת (1,664); תכנון ותכנות מערכות (2,924). אף שיש ייצוג של תלמידות במגמות הללו, נמוך ככל שיהיה, אחוז התלמידות הערביות הפונות להמשך לימודים אקדמיים בתחומי המדעים המתקדמים והטכנולוגיה נמוך ביותר ואף מזערי, כפי שהראינו קודם (ראו טבלה 9), רוב הסטודנטיות הערביות מתמקדות במדעי החברה ובמדעי הרוח.

אשר למערכת החינוך היהודית, בניתוח נבדקה חלוקת התלמידים לפי מגדר בכל בתי הספר המתוקצבים על ידי משרד החינוך לפי מגמות התמחות. הנתונים על התקציבים שמקבלים בתי הספר היהודיים העל-יסודיים וחלוקתם לפי מגמות ולפי

מגדר, מתבססים על בדיקת המדגם השרירותי המכיל את תקציביהם של 15 בתי ספר מכל מחוזות הלימוד בישראל. הממצאים מראים כי מגוון המגמות ואפשרויות הבחירה הניתנות לתלמידים במערכת החינוך היהודי גבוה באופן משמעותי בהשוואה למערכת החינוך הערבי.

על פי הממצאים המוצגים בטבלה 10, 66% מהתלמידים בבתי הספר העל-יסודיים בחינוך היהודי לומדים במגמות עיוניות, ואילו 32% מהם לומדים במגמות טכנולוגיות. החלוקה כמעט דומה אם בודקים את התפלגות התלמידים לנתיבים לפי מגדר. בנוגע לתקציב הממוצע לתלמיד לפי מגמות, במדגם נמצא כי לרוב, התקציב לתלמידות בחינוך היהודי גבוה יותר מאשר תקצוב החינוך הערבי (טבלה 11).

טבלה 10: חלוקת התלמידים לפי מגמות ומגדר בחינוך היהודי

שם מגמה	נתיב	בנים	בנות	סה"כ
לא מוגדר	-	1,662	2,213	3,875
מערכות סיב"ם תיב"ם	טכנולוגי	1,767	346	2,113
תחזוקת מערכות מכניות	טכנולוגי	88	3	91
מערכות מכונאות רכב	טכנולוגי	778	43	821
מערכות ממוחשבות ברכב	טכנולוגי	344	1	345
הנדסת מכונות - בניית מכונות	טכנולוגי	155	12	167
הנדסת מכונות - מכטרוניקה	טכנולוגי	210	15	225
הנדסת מכונות - מערכות תעופה	טכנולוגי	113	29	142
הנדסת מכונות - מכונאות ימית	טכנולוגי	23	1	24
הנדסת מכונות - מכונאות רכב	טכנולוגי	195	0	195
הנדסת מכונות - אלקטרוניקה וחשמל ברכב	טכנולוגי	48	0	48
מערכות מחשוב ובקרה	טכנולוגי	1,176	132	1,308
מערכות מחשבים	טכנולוגי	283	59	342
מערכות תקשורת	טכנולוגי	4,950	1,174	6,124
הנדסת אלקטרוניקה ומחשבים - מע' אלקטרוניות	טכנולוגי	1,486	216	1,702
הנדסת אלקטרוניקה ומחשבים - מע' מחשוב ובקרה	טכנולוגי	121	4	125
אדריכלות	טכנולוגי	293	917	1,210
תכנון הנדסי של מבנים	טכנולוגי	119	118	237
הנדסת בנייה ואדריכלות - בנייה	טכנולוגי	10	19	29
הנדסת בנייה ואדריכלות - אדריכלות	טכנולוגי	26	95	121
תכנון ותכנות מערכות	טכנולוגי	7,760	3,596	11,356
הנדסת תוכנה	טכנולוגי	349	31	380
מערכות ביוטכנולוגיה	טכנולוגי	1,821	2,769	4,590
הנדסת ביוטכנולוגיה	טכנולוגי	5	4	9
ניהול משאבי אנוש	טכנולוגי	4,039	6,064	10,103
חשבונאות	טכנולוגי	1,493	6,388	7,881
ניהול עסקי - מינהל משפטי	טכנולוגי	0	77	77
ניהול עסקי - מינהל רפואי	טכנולוגי	3	93	96
ניהול עסקי - חשבונאות וחשבות שכר	טכנולוגי	0	53	53
ניהול הייצור	טכנולוגי	629	564	1,193

שם מגמה	נתיב	בנים	בנות	סה"כ
ניהול השיווק	טכנולוגי	1,178	1,170	2,348
ימאות ספינות וחובלות	טכנולוגי	15	2	17
הנדסת תעשייה וניהול - מערכות תפעול	טכנולוגי	99	59	158
הנדסת תעשייה וניהול - לוגיסטיקה ושיווק	טכנולוגי	5	4	9
ניהול תיירותי	טכנולוגי	202	252	454
ניהול מלונאי	טכנולוגי	80	95	175
עיצוב	טכנולוגי	3,875	8,893	12,768
אופנה ותלבושות	טכנולוגי	54	1,867	1,921
עיצוב שיער קוסמטיקה	טכנולוגי	325	795	1,120
מערכות טלוויזיה וקולנוע	טכנולוגי	414	450	864
מערכות צילום	טכנולוגי	544	321	865
מערכות טלוויזיה וקולנוע	טכנולוגי	28	46	74
סיעוד	טכנולוגי	7	28	35
מערכות רפואיות	טכנולוגי	489	585	1,074
חינוך לגיל הרך	עיוני	95	541	636
הוראה והדרכה	עיוני	0	5	5
מערכות ימיות	טכנולוגי	140	97	237
טכנולוגיה מוכללת	טכנולוגי	919	649	1,568
תקשורת אלקטרונית	טכנולוגי	2,119	3,485	5,604
פרסום ויחסי ציבור	טכנולוגי	206	385	591
מערכות תעופה	טכנולוגי	552	237	789
מכטרוניקה	טכנולוגי	1,748	394	2,142
טרמודינמיקה טכנית ימית	טכנולוגי	104	25	129
מערכות הספק פיקוד ובקרה	טכנולוגי	4,061	576	4,637
מערכות בקרה אקלים	טכנולוגי	14	0	14
הנדסת חשמל בקרה ואנרגיה - מע' הספק פיק' בק'	טכנולוגי	534	33	567
אמנויות הבישול והאפייה המלונאית	טכנולוגי	335	194	529
תקשוב	טכנולוגי	1,628	170	1,798
צירוף מקצועות עיוני-מדעי	עיוני	14,077	16,715	30,792
צירוף מקצועות	עיוני	68,775	63,715	132,490
חינוך גופני	עיוני	1,705	1,046	2,751
חינוך סביבתי	עיוני	1,422	968	2,390
מדעים ואומנות	עיוני	280	430	710
מוסיקה	עיוני	1,614	1,468	3,082
מחול	עיוני	34	1,180	1,214
חקלאית מדעית	עיוני	1,130	1,013	2,143
חקלאית אזורית	עיוני	1,644	2,326	3,970
חקלאות מוכללת	עיוני	4,510	4,184	8,694
סכום כולל		**144,907**	**139,439**	**284,346**
		50.96%	49.04%	

בנתונים המוצגים בטבלה 11 (נתוני המדגם) נמצא, כי הממוצע הכללי של התקציב לתלמיד לפי מגמה הוא 1,328 ש"ח, לעומת 1,105 ש"ח בחינוך הערבי. ממוצע התקציב לתלמיד בנתיב הטכנולוגי הוא 1,459 ש"ח, לעומת 1,251 ש"חבחינוך הערבי, קרי, גבוה

ב-16% לתלמיד. ממוצע התקציב לתלמיד בנתיב העיוני בחינוך היהודי הוא 1,257 ש"ח, לעומת 1,001 ש"ח בחינוך הערבי, קרי, גבוה ב-25% לתלמיד. מבדיקה מדגמית של ההבדלים עולה, כי בנתיבי ההתמחות שבהם מספר התלמידות (הן הערביות והן היהודיות) הוא הגבוה ביותר, יש הבדל ניכר בין תקציב הנתיב במערכת החינוך הערבית לבין המדגם השרירותי של בתי הספר היהודיים. כך, במגמה צירוף מקצועות עיוני תקציב בתי הספר היהודיים הוא 1,433 ש"ח לתלמיד, לעומת 972 ש"ח בחינוך הערבי (גבוה ב-47%); במגמה צירוף מקצועות-מדעי ההבדל הוא 14% (1,085 לעומת 954). תמונה דומה אפשר לראות כמעט בכל הנתיבים.

טבלה 11: מספר התלמידים והתלמידות לפי מגמות והתקציב לכל מגמה (מדגם של 15 בתי ספר יהודיים)

שם מגמה	נתיב	מספר תלמידים	בנים	בנות	סכום מחושב	סכום ממוצע
אדריכלות	טכנולוגי	91	24	67	115,734	1,272
אופנה ותלבושות	טכנולוגי	35	8	27	69,373	1,982
הנדסת אלקטרוניקה ומחשבים - מע' אלקטרוניות	טכנולוגי	59	48	11	116,315	1,971
הנדסת בנייה ואדריכלות - אדריכלות	טכנולוגי	30	11	19	58,842	1,961
הנדסת מכונות - מכונאות רכב	טכנולוגי	60	60	0	115,509	1,925
הנדסת מכונות - מכטרוניקה	טכנולוגי	24	22	2	46,203	1,925
הנדסת תוכנה	טכנולוגי	15	15	0	29,769	1,985
הנדסת תעשייה וניהול - לוגיסטיקה ושיווק	טכנולוגי	9	5	4	17,861	1,985
חינוך גופני	עיוני	258	154	104	292,438	1,133
חינוך סביבתי	עיוני	86	42	32	95,850	1,115
חקלאות מוכללת	עיוני	315	121	186	409,185	1,299
חקלאית אזורית	עיוני	217	75	142	238,674	1,100
חקלאית מדעית	עיוני	59	45	14	69,409	1,176
חשבונאות	טכנולוגי	224	134	102	278,463	1,243
טכנולוגיה מוכללת	טכנולוגי	80	64	13	102,952	1,287
מדעים ואומנות	עיוני	54	18	36	60,587	1,122
מוסיקה	עיוני	164	101	51	189,071	1,153
מחול	עיוני	132	0	128	143,581	1,088
מכטרוניקה	טכנולוגי	370	237	60	527,090	1,425
מערכות ביוטכנולוגיה	טכנולוגי	333	150	199	442,224	1,328

שם מגמה	נתיב	מספר תלמידים	בנים	בנות	סכום מחושב	סכום ממוצע
מערכות הספק פיקוד ובקרה	טכנולוגי	145	120	25	250,747	1,729
מערכות טלוויזיה וקולנוע	טכנולוגי	46	15	27	61,509	1,337
מערכות טלוויזיה וקולנוע	טכנולוגי	32	12	20	62,048	1,939
מערכות מחשבים	טכנולוגי	17	13	4	22,434	1,320
מערכות מחשוב ובקרה	טכנולוגי	122	96	4	158,089	1,296
מערכות מכונאות רכב	טכנולוגי	137	136	1	247,134	1,804
מערכות סיב"ם תיב"ם	טכנולוגי	102	65	36	201,672	1,977
מערכות צילום	טכנולוגי	40	10	15	50,500	1,263
מערכות רפואיות	טכנולוגי	81	32	51	100,834	1,245
מערכות תקשורת	טכנולוגי	198	176	22	276,580	1,397
ניהול השיווק	טכנולוגי	81	27	54	104,183	1,286
ניהול משאבי אנוש	טכנולוגי	173	110	83	314,591	1,818
ניהול עסקי - חשבונאות וחשבות שכר	טכנולוגי	18	0	18	35,305	1,961
ניהול תיירותי	טכנולוגי	21	13	8	42,473	2,023
עיצוב	טכנולוגי	450	118	332	642,620	1,428
צירוף מקצועות	עיוני	3,390	1,386	1,842	4,859,169	1,433
צירוף מקצועות עיוני-מדעי	עיוני	2,787	1,310	1,394	3,024,942	1,085
תכנון ותכנות מערכות	טכנולוגי	652	462	185	859,685	1,319
תקשורת אלקטרונית	טכנולוגי	373	126	246	513,412	1,376
לא מוגדר	-	2	0	0	1,962	981
סכום כולל		**11,480**				**1,328**

ההבדלים בין שתי מערכות החינוך, בין תלמידות ערביות ליהודיות ובין תלמידות ערביות לממוצע הארצי משמעותיים וחשובים, אבל הם אינם הסוגיה היחידה שאנו מבקשים לעסוק בה. בנוסף יש עוד שאלות שנייר מדיניות זה מעלה. לדוגמה האם משרד החינוך נוקט מדיניות שתכליתה שינוי מצבן הכלכלי של נשים ערביות? מהו חלקן של תלמידות ערביות בתקציב המשרד ומהם הסכומים הדרושים כדי ליישם מדיניות חינוך שמיועדת להביא לשינוי במעמדן הכלכלי של נשים ערביות? במצב הקיים - העדר נתונים על ההקצאה הכוללת של משרד החינוך לחינוך הערבי בתוך הוראות תקציב המשרד וההישגים הנמוכים של החינוך הערבי - אפשר לומר שהתשובה לשאלה אם משרד החינוך נוקט מדיניות שתכליתה שינוי מצבן הכלכלי של נשים ערביות בישראל היא שלילית. מערכת החינוך אינה משמשת כלי לשיפור מעמדן הכלכלי של נשים

ערביות.

מדד נוסף להשוואת טיב החינוך הטכנולוגי הערבי לחינוך בתחום זה במגזר העברי הם אחוזי ההצלחה בבגרות והעמידה בתנאי הסף של האוניברסיטאות. במחקרן של ציפי בוכניק ובלה זלמנוביץ הושוו מדדים הללו לשנת 2004/2003. החוקרות מצאו הבדלים ניכרים בין רמת ההצלחה של התלמידים בחינוך הערבי להצלחה של תלמידי החינוך העברי (טבלה 12).

טבלה 12: נבחנים בחינוך הטכנולוגי, זכאים ועומדים בדרישות הסף של האוניברסיטאות לפי מערכת חינוך 2004/2003

	נבחנים	זכאות לתעודת בגרות		עומדים בתנאי הסף של האוניברסיטאות		
סך הכל תשס"ד	שיעור הנבחנים מבין תלמידי י"ב	שיעורי הזכאים מבין הנבחנים	שיעור הזכאים מבין תלמידי כיתות י"ב	שיעור מבין תלמידי י"ב	שיעור מבין הזכאים	שיעור מבין הנבחנים
חינוך עברי	81.9	68.6	56.2	46.6	83.0	56.9
טכנולוגי	**75.2**	**59.7**	**44.9**	**34.7**	**77.4**	**46.2**
חינוך ערבי	88.6	54.1	47.9	29.7	62.0	33.5
טכנולוגי	**81.2**	**48.9**	**39.7**	**27.1**	**68.2**	**33.4**

מקור: ציפי בוכניק ובלה זלמנוביץ, "כוח אדם מדעי וטכנולוגי בישראל: נושאים נבחרים" חלק ב', מוסד נאמן, הטכניון, 2009.

הנתונים מלמדים, ששיעור הזכאים לתעודת בגרות מבין הנבחנים בחינוך הטכנולוגי ושיעור העומדים בתנאי הסף של האוניברסיטאות נמוך יותר בחינוך הערבי מאשר בחינוך העברי (48.9% לעומת 59.7% ו־68.2% לעומת 77.4% בהתאמה). לפי נתוני הלמ»ס לשנת 2010, אחוז הזכאים לתעודת בגרות מתוך הנבחנים בחינוך הטכנולוגי הערבי עלה ל־51%. בחינוך העברי עלה אחוז הזכאים ל־63.4% (השנתון הסטטיסטי לישראל 2011, טבלה 8.24). דהיינו, טיב החינוך הטכנולוגי הערבי מפגר לעומת החינוך העברי, הן בהישגים בבגרות והן בנוגע לעמידה בתנאי הסף של האוניברסיטאות.

חשיבותו של חינוך טכנולוגי מדעי מתקדם אינה זרה למערכת החינוך הישראלי. נושא זה העסיק רבות את מקבלי ההחלטות במשרד. מאז שנות השמונים הוקמו כמה ועדות, שחקרו את טיב תוכניות הלימוד בחינוך הטכנולוגי והגישו המלצות. רובן ככולן שמו דגש על חשיבות הנושא והמליצו על הקצאת משאבים, ורענון תוכניות הלימוד והכוונת

התחום למגמות טכנולוגיות חדישות, כדי להתאים אותו לשוק העבודה ולדרישותיו המשתנות. בשנת 1992 המליצה ועדת הררי לבדיקת החינוך הטכנולוגי להרחיב את העיסוק בתחומי המדע והטכנולוגיה ולהגביר את ההשקעה בהם (בוכניק וזלמנוביץ 2008). לפי הוועדה, ידע בסיסי בתחומי המדע והטכנולוגיה חיוני לקידומן של שכבות אוכלוסייה חלשות ויש להקדיש מאמצים מיוחדים להנחלתו.

למשרד החינוך יש ניסיון עשיר בתכנון וביישום של תוכניות לעידוד החינוך הטכנולוגי, אבל תוכניות אלה פסחו על מערכת החינוך הערבית. יישומן של תוכניות אלה, מתוך דגש על עידוד של תלמידות ערביות להצטרף אליהן והנגשת המסלולים בחינוך הערבי, יכול להגדיל את מספר התלמידות הערביות המתמחות בתחומים הללו ואולי אף לשנות את ההתמחויות האקדמיות שהן בוחרות. בין היתר יזם משרד החינוך את הגדלת התקצוב לחינוך הטכנולוגי; פותחו תוכניות לימוד וחומרי לימוד חדשים; מאז שנת 2003 מופעלת רפורמה בחינוך הטכנולוגי, שבמסגרתה מושם דגש על טכנולוגיות מבוססות מדע המצורפות למקצוע מדעי ומיוחסת חשיבות להקניית מיומנות ותכנים טכנולוגיים בהתאם לצרכים עכשוויים, עם זיקה לאקדמיה, למשק ולתעשייה. כן מופעלים פרויקטים שתכליתם לעודד תלמידים לבחור במקצועות מדעיים וטכנולוגיים ברמה מוגברת. רוב הפרויקטים מיושמים בשיתוף עם מוסדות אקדמיים ועם גורמים בתעשייה. כדוגמה אפשר להזכיר את פרויקט «דור העתיד להיי-טק בתעשייה», המשותף למשרד החינוך ולהתאחדות התעשיינים; פרויקט «מדענים צעירים», המשותף למשרד החינוך, למוזיאון למדע בירושלים, למכללת «הדסה» ולגורמים נוספים בתעשייה. משרד החינוך גם מפעיל פרויקטים משותפים עם צה"ל, כמו פרויקט «עתידים», פרויקט «אופקים» ו»מרום טכנולוגיה». כן מפעיל המשרד תוכניות **הזנק לתעשייה** - תוכנית הנותנת אופק תעסוקתי ויכולת שילוב של אותם תלמידים, שבעבר המערכת לא ידעה למצוא להם פתרונות. התוכנית משלבת אחת לשבוע יום לימודים בתעשייה. **פרויקט טו"ב (טכנאי ובגרות)** - תוכנית המופעלת בשיתוף עם התאחדות התעשיינים ועם רשתות החינוך הטכנולוגי. תלמידים המשתתפים בתוכנית מסיימים את כיתה י"ב כשבידם תעודת טכנאי במקצועות מבוקשים במשק - אלקטרוניקה, מכונאות ומחשבים - וגם תעודת בגרות. **הקמת מרכזי טכנולוגיה אזוריים בצפון ובדרום** - כדי להגדיל את מספר התלמידים בחינוך הטכנולוגי המשלבים למידה התנסותית משמעותית. **מנגנון תיאום עם צה"ל** - מנגנון שנועד להתאים את היקפי החינוך הטכנולוגי ותכניו לצרכים המשתנים של צה"ל. **העצמת תחום הרובוטיקה** - חשיפה לעולם הרובוטיקה

בכל שכבות הגיל, לצורך עידוד חשיבה מסדר גבוה וכשער לעולם הטכנולוגיה. **הסבת פורשי היי-טק לחינוך הטכנולוגי בשיתוף עם משרד האוצר** ־ הסבה הדרגתית של עובדים מהתעשייה לחינוך הטכנולוגי, כחלק מתוכנית לקידום תעשיות עתירות ידע במשרד האוצר.[12]

לפי פרסומי משרד החינוך ונייר מחקר של יחידת המחקר של הכנסת, פרויקט רציני שמיושם בשנים האחרונות הוא תוכנית טו"ב לקידום החינוך הטכנולוגי (גורן ונתן 2008). באתר התוכנית מופיעים כ-33 בתי ספר המשתתפים בפרויקט, שלכל אחד מהם אמור להתלוות מפעל תעשייתי. בדיקת הרשימה מראה שרק שבעה מבתי הספר האלה הם בחינוך הערבי, מתוכם שלושה בנגב, וכי רק לבית ספר אחד יש מפעל מלווה. ברוב בתי הספר בחינוך היהודי, לעומת זה, יש מפעל מלווה. עובדות אלה מעידות על רמת הרצינות המיוחסת לפרויקט ועל מידת יישומו בחינוך הערבי.

מבחן התוצאה מלמד שמשרד החינוך בישראל לא עשה די כדי לעודד את החינוך הטכנולוגי המדעי המתקדם בחינוך הערבי. חלק מהתוכניות שנסקרו כאן לא הופעלו בחינוך הערבי. כדי להפעיל תוכניות כאלה יש לרענן תוכניות לימוד, לתרגם חומרי לימוד, להכין מורים ולהכשיר אותם. דרושים השקעה ניכרת במעבדות ובהכנת תלמידים ומתן אפשרות להמשך לימודים בכיתות י"ג-י"ד בהתמחות טכנולוגית. מומלץ שיישום תוכניות אלה יוטל על מינהלה מיוחדת שתוקם במשרד החינוך, בשיתוף נציגי האוכלוסייה הערבית, כדי לקדם את החינוך הטכנולוגי בחינוך הערבי ולעודד תלמידות ערביות להתמחות במסלול זה.

המלצות מדיניות

ההישגים של התלמידות הערביות בישראל והשפעתם על יכולתן להשתלב במעגל התעסוקה ועל מעמדן החברתי הם נושאים מהותיים בפרויקט זה. רכישת השכלה היא אחד הכלים הבסיסיים למוביליות חברתית-כלכלית ולשיפור איכות החיים בכל חברה, ועל אחת כמה וכמה בקרב קבוצת מיעוט לאומי. עם זאת, למרות העלייה המתמדת ברמת ההשכלה של נשים ערביות ולמרות העלייה באחוז הנשים הערביות המועסקות בשנים האחרונות, עדיין שיעורן בקרב אוכלוסיית הנשים המשתלבות במעגל העבודה

12 אתר משרד החינוך : http://cms.education.gov.il/EducationCMS/Units/MadaTech/tochnit_astrategit/hazon_verazional.htm

נמוך יחסית.

כדי לסגור את הפערים בין האוכלוסייה הערבית והאוכלוסייה היהודית ולקדם את מעמד האישה הערבית הפלסטינית במדינת ישראל יש צורך בהקצאת משאבים לקידום מערכת החינוך הערבית בכלל ומעמד האישה בפרט. אין להסתפק בדרישה להשוות את התקציבים שמיועדים לחינוך הערבי עם החינוך היהודי, שוויון כזה אינו ערובה לשיפור מצבן של הנשים הערביות. הדרישה היא לתקצב לפי הצורך, במטרה לסגור פערים של יותר מ-60 שנה בין שתי מערכות החינוך ולתת למערכת החינוך בכלל ולתלמידות ערביות בפרט את הכלים הנחוצים לשיפור ההון האנושי שלהן.

להשגת היעדים הללו דרושים שינוי בתמהיל ההתמחות הקיים במערכת החינוך ושיפור המודעות של תלמידים ותלמידות לחשיבות של בחירה בנתיב התמחות שיתאים להמשך לימודים אקדמיים בתחומים העונים על צורכי שוק העבודה. שינוי זה דורש נקיטת צעדים מהותיים הן מצד הממשלה ומשרד החינוך, על ידי הקצאת משאבים להשגת יעדים אלה, והן מצד שחקנים בחברה הפלסטינית, כמו ארגוני נשים שיפעלו לעודד תלמידות לבחור בנתיבי התמחות חדשים. גם מעורבות של ארגונים ומוסדות פלסטיניים פוליטיים או ייצוגיים יכולה להביא לשינוי המגמה. נדרשות גם פעילות בתוך בתי הספר, כדי לעודד תלמידות לפנות לכיוונים אלה, ועבודה בקרב כלל החברה הפלסטינית להגברת המודעות לחשיבות הנושא.

ברור לנו, שבנוסף לצורך בשינוי מסלולי ההתמחות בבתי הספר, קיימים הבדלים בצרכים של התלמידות הערביות בכפוף למיקומן הגיאוגרפי, לדוגמא, אבל הבדלים אלה מחייבים טיפול נפרד. קצרה היריעה ונייר מדיניות זה לא נועד לסקור ולבחון את כל הבעיות שעמן מתמודדות התלמידות הערביות.

נספחים

טבלה 1: תעסוקה לפי ענפים כלכליים - נשים ערביות

ענף כלכלי	1990	1995	2001	2010
חקלאות	4.2	2.2	1.2	1.2
תעשייה	32.4	16.8	12.1	9.2
חשמל ומים	-	-	-	
בינוי	0.7	1.2	0.8	1.4
מסחר סיטונאי וקמעונאי ותיקונים	6.6	6.6	12.8	11.1
שירותי אירוח ואוכל	כולל	1.7	2.6	1.7
תחבורה, אחסנה ותקשורת	1	1.0	1.6	2.2
בנקאות, ביטוח ומוסדות פיננסיים אחרים	7	5.6	1.4	1.8
שירותים עסקיים	כולל	1.3	7.1	4.5
מינהל ציבורי	40	2.8	3	2.3
חינוך	כולל	26	35.2	44.3
שירותי בריאות, רווחה וסעד	כולל	12	17.2	13.8
שירותים קהילתיים, חברתיים, אישיים ואחרים	5	5	4.6	3.3
שירותים למשק הבית ע"י פרטים + לא ידוע		18		3.2

טבלה 2: תעסוקה לפי משלח יד - נשים ערביות

רמת תעסוקה	**1990**	**1995**	**2001**	**2010**
מקצועות מדעיים/אקדמיים	3.7	6.4	11	15.5
מקצועות חופשיים, טכנאים	27.4	21.1	28.4	31.6
מנהלים	0	1	0.8	0.8
עובדי פקידות	15.1	16.7	20.7	14.0
עובדי מכירות ושירותים	20.3	21.8	19	17.6
עובדי כפיים מקצועיים	26.9	14	9.4	10.2
עובדים-בלתי מקצועיים	6.6	9.0	9.6	8.6

قائمة مراجع

الخالدي، رجا. 2008. ستّون عامًا على قرار تقسيم فلسطين: أي مستقبل لاقتصاد الأقلّـيّة العربيّة في إسرائيل؟ **مجلّة الدراسات الفلسطينيّة**، 73، 36-24.

زعبي، همّت. 2009. "النساء الفلسطينيّات في سوق العمل الإسرائيلي"، **مجلّة جدل**، العدد الرابع، تشرين الأوّل.

شحادة، إمطانس. 2006. **إعاقة التنمية: السياسات الاقتصاديّة الإسرائيليّة تجاه الأقلّـيّة القوميّة العربيّة**. مدى الكرمل -المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة.

عوّاد، ياسر. 2007. **الأكاديميّات في سوق العمل**. الناصرة: نساء ضدّ العنف.

אבו בדר, ס. ו. גוטליב. 2008. "עוני, חינוך ותעסוקה בחברה העברית-בדואית: מבט השוואתי", **סדרת מחקרי מדיניות**. מחקר מדיניות 6, ירושלים: מכון ואן ליר.

אבו-עסבה, ח'. 2007. **מערכת החינוך הערבי: דילמות של מיעוט לאומי**. ירושלים: מכון פלורסהיימר למחקרי מדיניות.

בוכניק, צ. וב. זלמנוביץ. 2008. **כוח אדם טכנולוגי ומדעי בישראל: נושאים נבחרים- חלק א**. חיפה: הטכניון-מוסד שמואל נאמן למחקר מדיניות לאומית.

בלס, נ. וח. אדלר. 2009. **אי-שוויון במערכת החינוך**. ירושלים: מרכז טאוב.

בלס, נ. 2009. "מערכת החינוך - מבט פנים", בתוך דן בן-דויד (עורך) **דו"ח מצב המדינה - חברה, כלכלה ומדיניות**. ירושלים: מרכז טאוב.

בן-בסט, א. ומ. דהן. 2006. **מאזן הכוחות בתהליך התקצוב**. ירושלים, המכון הישראלי לדמוקרטיה.

בן דוד, ד. 2003. "אי-שוויון וצמיחה", **רבעון לכלכלה**. מרץ: 104-27.

ג'בארין, י. 2009. **מגדר, תעסוקה וחינוך: סוגיות בתעסוקה והשכלה בקרב נשים ערביות**. מרכז שאול נאמן, הטכניון.

ג'בארין י. 2010. **תעסוקת ערבים בישראל: האתגר של הכלכלה הישראלית**. ירושלים: המכון הישראלי לדמוקרטיה..

גיורא, ר. 2003. **הגלובליזציה, כלכלת ישראל בצל תהליכים בכלכלה העולמית**. ירושלים: המכון הישראלי לדמוקרטיה.

גרא, ר. וכ. רפאלה. 2001. "עוני בקרב ערבים בישראל ומקורות לאי- שוויון בין ערבים ויהודים", **רבעון לכלכלה**, 48(4), תל אביב.

דהן, מ. 2001. "עליית אי השוויון הכלכלי", בתוך אבי בן בסט (עורך), **ממעורבות ממשלתית לכלכלת שוק: המשק הישראלי 1985 עד 1998**. ת"א: עם עובד.

וייסבלאי, א. 2009. **נשים במגזר הערבי: נתונים בנושא בריאות, תעסוקה והשכלה**. מרכז המחקר והמידע, הכנסת.

ורגן, י. וג. נתן. 2008. **החינוך המקצועי והטכנולוגי בישראל ובעולם**. מרכז המחקר והמידע,

הכנסת.

ישיב, ע. וק. ניצה. 2010. "דפוסי ההשתתפות של ערביי ישראל בשוק העבודה". **סקר בנק ישראל 84**, 39-86.

סבירסקי, ב. 2002. **מה לנשים ולתקציב המדינה**. מרכז אדוה.

סבירסקי, ב. 2009. **הצעת התקציב וחוק ההסדרים לשנת 2009-2010 מנקודת ראות מגדרית**. מרכז אדווה.

סבירסקי, ש. וא. קונור-אטיאס. 2003. **תמונת מצב חברתית 2002**. מרכז אדווה.

סבירסקי, ש; א. קונור-אטיאס וה. אבו-חלא. 2009. **תמונת מצב חברתית 2008/2009**. מרכז אדווה.

סדן, ע. 2006. **חלקו- תרומתו של המגזר הערבי למשק: מקצת הפרמטרים של החברה הערבית בכלכלת ישראל**. קרן אברהם.

ערן, י. ונ. קסיר. 2009. **דפוסי ההשתתפות של ערבי ישראל בשוק העבודה**. סדרת מאמרים לדיון, בנק ישראל.

פיכטלברג, א. 2004. **השתתפות נשים ערביות בכוח העבודה בעשור האחרון**. משרד העבודה והרווחה, הרשות לתכנון כוח אדם, ירושלים.

קינג, י; ד. נאון; א. וולדה-צדיק וג'. חביב. 2009. **תעסוקת נשים ערביות בנות 16-64**. ת"א: מאיירס-ג'וינט- מכון ברוקדייל.

שחאדה, מ. 2005. **אבטלה והדרה: המיעוט הערבי בשוקי העבודה בישראל**. חיפה: מדה אל-כרמל.

שחאדה, מ. 2006. **חסימת הפיתוח: המדיניות הכלכלית כלפי המיעוט הערבי בישראל**. חיפה: מדה אל-כרמל.

שטייר, ח.ונ. לוין-אפשטיין. 1988. "המבנה הסקטוריאלי של שוק העבודה בישראל". **מגמות**. ל"א (2), עמ' 111-132.

שתייוי, ע. 2008. **נשים ערביות בשוק העבודה**. נשים לתקציב הוגן.

Khattab, Nabil. 2002. “Ethnicity and Female Labour Market Participation: a New Look at the Palestinian Enclave in Israel”, *Employment & Society*, 16: 91-110.

Kraus, Vered, and Yuval Yonay. 2000. “The Power and Limits of Ethnocentrism: Palestinians and Eastern Jews in Israel, 1974-1991,” *British Journal of Sociology,* 51(3): 525-51.

Marchand, Marianne, and Anne, Runyan. 2000. Gender And Global Restructuring: Sightings, Sites And Resistances: Sightings, Sites And Resistances. New York: Routredge. Pp 1-22.

Mcilwaine, C.Dattak, K. 2003. "From Feminising to Engendering Development", *Gender, place and culture*, 10(4), Pp: 369-382.

Moghadam, Valentine. 1997. "The Feminization of Poverty? Notes on a Concept and Trends," Illinios State University Women's Studies Program, Occasional Ppaer No.2.

Moghadam, Valentine. 1999. "Gender and Globalization: Female L abor and Women's Mobilization," *Journal of World-Systems Research*, 2: 367-390.

Nagar, Richa; Lawson, Victoria; McDowell, Linda; Hanson, Susan. 2002. "Locating Globalization: Feminist (Re)readings of the Subjects and Spaces of Globalization," *Economic Geography*, 18(3):257-284.

Semyonov, Moshe, Noah Lewin-Epstein, and Iris Brahm. 1999. "Changing labor force participation and occupational status: Arab women in the Israeli force," *Work, employment, and society*, 13(1):117-131.